



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

البلاغات التي أحالها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والحالات التي درسها، والملاحظات التي أدلى بها، والأنشطة الأخرى التي اضطلع بها*

الدورة 122 (21-30 أيلول/سبتمبر 2020)**

أولاً- البلاغات

- 1- في الفترة من 16 أيار/مايو إلى 30 أيلول/سبتمبر 2020، أحال الفريق العامل 35 حالة بموجب إجراءات العاجل إلى بيلاروس (1) والكاميرون (1) والصين (1) ومصر (8) وإيران (جمهورية - الإسلامية) (2) وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (4) وليبيا (1) وباكستان (12) وقطر (1) ورواندا (1) وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (2) واليمن (1).
- 2- وقرر الفريق العامل، في هذه الدورة المعقودة في الفترة من 21 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2020، أن يحيل 224 حالة اختفاء قسري أُبلغ عنها حديثاً إلى 15 دولة، وهي: أفغانستان (9)، وبنغلاديش (2)، والصين (52)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (12)، ومصر (6)، والهند (9)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (4)، والعراق (1)، ولبنان (1)، وباكستان (37)، والاتحاد الروسي (23)، والمملكة العربية السعودية (3)، وصربيا (1)، وسري لانكا (56) والجمهورية العربية السورية (8).
- 3- وقرر الفريق العامل أيضاً إحالة خمس حالات أُبلغ عنها حديثاً تتعلق بانتهاكات تتساوى والاختفاء القسري يُزعم أن جهات غير حكومية ارتكبتها في ليبيا (1) واليمن (4).
- 4- ووضح الفريق العامل 223 حالة في: الصين (6)، ومصر (37)، وباكستان (174)، والفلبين (1)، والاتحاد الروسي (1)، والجمهورية العربية السورية (1)، وتركيا (2)، والإمارات العربية المتحدة (1). ووُضِّح ما مجموعه 206 حالات استناداً إلى معلومات قدمتها الحكومات، ووُضِّحت 19 حالة استناداً إلى معلومات قدمتها المصادر.

* استُنسخت مرفقات هذه الوثيقة كما وردت، وباللغات التي قُدِّمت بها فقط.

** نظراً لقيود السفر المفروضة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قرر الفريق العامل أن يجتمع عن بعد عن طريق التداول بالفيديو، في الفترة من 21 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2020، لتنفيذ جزء من برنامج أنشطة دورته الـ 122. وخلال هذه الاجتماعات، واصل الفريق العامل استعراض المعلومات الواردة عن حالات الاختفاء القسري المزعومة، وكذلك المعلومات المقدمة من الدول ومصادر الحالات.



5- وفي الفترة ما بين 16 أيار/مايو و30 أيلول/سبتمبر 2020، أحال الفريق العامل 43 بلاغاً بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة. وتألّفت البلاغات من 14 نداءً عاجلاً مشتركاً، إلى: البحرين (1)، وكمبوديا (2)، والكاميرون (2)، ومصر (1)، وهندوراس (1)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (1)، وكينيا (1)، وباكستان (1)، وتايلند (2)، والإمارات العربية المتحدة (1)، والولايات المتحدة الأمريكية (1)؛ و29 رسالة ادعاء مشتركة، إلى: أنغولا (1)، وبنغلاديش (1)، وبيلاروس (2)، والبرازيل (1)، والصين (2)، وكولومبيا (1)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (1)، وجيبوتي (1)، ومصر (2)، والهند (1)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (1)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (1)، وموريتانيا (1)، وباكستان (1)، ورواندا (1)، وسري لانكا (1)، وتركيا (1)، والإمارات العربية المتحدة (2)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (1)، والولايات المتحدة الأمريكية (2)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (1)، واليمن (1)، وزمبابوي (1)، وإلى "جهة أخرى غير حكومية" (شركة كيني ميني سيرفسز) (1)(1).

6- وفي 18 أيلول/سبتمبر 2020، أصدر الفريق العامل ثمانية مبادئ توجيهية رئيسية بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وحالات الاختفاء القسري، بالاشتراك مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري. وتهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى مساعدة الدول وتوجيهها لاحترام التزاماتها الدولية فيما يتعلق بالاختفاء القسري أثناء جائحة "كوفيد-19" (انظر المرفق الرابع).

7- وأثناء الدورة، استعرض الفريق العامل ادعاء عاماً واحداً بشأن كولومبيا واعتمده (انظر المرفق الثاني).

8- وترد في المرفق الخامس القائمة الكاملة للنشرات الصحفية والبيانات الصادرة عن الفريق العامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانياً - أنشطة أخرى

9- عقد الفريق العامل، خلال الدورة، اجتماعات إلكترونية مع أقارب الأشخاص المختفين ومنظمات غير حكومية معنية بهذه المسألة. وفي 22 أيلول/سبتمبر 2020، عقد أيضاً اجتماعاً تنسيقياً إلكترونياً مع أعضاء اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري.

10- وخلال الدورة أيضاً، عقد الفريق العامل اجتماعاً إلكترونياً مع ممثلي حكومة اليابان، وعقد اجتماعات ثنائية غير رسمية مع ممثلي الحكومات الأخرى. وطلب الفريق العامل في سياق متابعة مناقشاته مع ممثلي حكومة كولومبيا خلال الدورة، زيارة البلد في عام 2021.

11- وفي 23 و25 أيلول/سبتمبر 2020، عقد الفريق العامل بموجب أنشطة الاحتفال بمرور 40 عاماً على إنشائه، حلقات دراسية شبكية عامة بشأن البحث عن الأشخاص المختفين والتحقيق في حالات الاختفاء القسري، وذلك بالاشتراك مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري. وفي 24 أيلول/سبتمبر 2020، عقد الفريق العامل أيضاً اجتماعاً بواسطة الإنترنت لفريق خبراء بشأن الأشخاص المفقودين وموضوع إدارة الذاكرة، بالتعاون مع مؤسسة T.M.C. Asser Instituut.

(1) تصبح هذه البلاغات علنية بعد انقضاء 60 يوماً على إحالتها إلى الدولة، إلى جانب الردود الواردة من الحكومة، إن وردت، وهي متاحة على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/> .Tmsearch/TMDocuments

- 12- وواصل الفريق العامل، بين الدورتين 121 و122، العمل مع الدول في مجال تقديم المساعدة والتعاون التقني. وفي 27 و28 تموز/يوليه 2020، تولى الفريق العامل تيسير عقد حلقة عمل على الإنترنت مع ممثلي الحكومة في تركمانستان ركزت على ولاية الفريق العامل وممارساته وأساليب عمله.
- 13- وواصل الفريق العامل أيضاً العمل مع آليات البحث المتخصصة في جميع أنحاء العالم، وهو يرحب بالمناقشات المثمرة التي تجري بين وحدات البحث في كولومبيا والسلفادور والمكسيك وبيرو.

ثالثاً- المعلومات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الدول التي استعرضها الفريق العامل خلال الدورة

أفغانستان

الإجراء العادي

- 14- أحال الفريق العامل إلى الحكومة تسع حالات بموجب إجراءاته العادي (انظر المرفق الأول).

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

- 15- في 31 آب/أغسطس 2020، قدمت الحكومة معلومات عن حالة واحدة لم توضح بعد، وقرر الفريق العامل، استناداً إلى هذه المعلومات، تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالة.

المعلومات المقدمة من الحكومة

- 16- في 31 آب/أغسطس 2020، أرسلت حكومة أفغانستان معلومات تتعلق بحالتين اثنتين لم توضحا بعد، ولكن هذه المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيح الحالتين.

أنغولا

رسالة ادعاء مشتركة

- 17- في 2 حزيران/يونيه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء تتعلق بأعمال تخويف ومضايقات يُزعم أنها تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في المنظمة غير الحكومية، Beneficência Agropecuária do Kubango, Inclusão, Tecnologias e Ambiente (MBAKITA).

البحرين

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

- 18- في 23 كانون الأول/ديسمبر 2019، قدمت الحكومة معلومات عن حالة محمد رمضان عيسى علي حسين، وقرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات المقدمة، تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالة.

نداء عاجل مشترك

19- في 29 تموز/يوليه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن محمد رمضان عيسى علي حسن وحسين علي موسى حسن محمد، وهما مواطنان بحرينيان بات إعدامهما وشيكا بعدما أيدت محكمة الاستئناف الجنائية العليا حكمي الإعدام الصادرين في حقيهما في 13 تموز/يوليه 2020.

بنغلاديش

الإجراء العادي

20- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالتين اثنتين بموجب إجراءات العادي (انظر المرفق الأول).

رسالة ادعاء مشتركة

21- في 1 أيلول/سبتمبر 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن التهديدات وأعمال التخويف والملاحقات القضائية التي يزعم أنها استهدفت أسد زمان نور واستمرار مضايقة أفراد أسرته في بنغلاديش.

ملاحظة

22- يلاحظ الفريق العامل بقلق أنه ما فتئ يعالج منذ عدة سنوات تقارير مماثلة عن ظاهرة الاختفاء القسري في بنغلاديش. وهو يشعر بالجزع إزاء استمرار ورود حالات، يتعلق العديد منها بأفراد مرتبطين بالأحزاب السياسية المعارضة، وإزاء حالة الإفلات من العقاب التي ينعم بها بوضوح المسؤولون عن هذه الممارسة في البلد. ويعرب الفريق العامل عن أسفه الشديد لعدم التواصل معه. وفي هذا الخصوص، يشير الفريق العامل إلى أنه لم يتلق رداً بشأن أي من الحالات التي لم توضح بعد هذا العام وأن عدد الحالات التي وضحت منذ أن أحال الفريق العامل أول حالة إلى الحكومة في عام 1996، لا يتعدى حالة واحدة. ويأمل الفريق العامل أن تصله في أقرب وقت ممكن، معلومات عن الحالات التي لم توضح بعد.

23- ويعرب الفريق العامل مرة أخرى عن رغبته في تنظيم زيارة إلى بنغلاديش، على نحو ما أعرب عنه في عدد من البلاغات التي أحالها إليها منذ عام 2013.

بيلاروس

الإجراء العاجل

24- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة، بموجب إجراءات العاجل، تتعلق بمباريا كاليسنيكافا، التي يُزعم أنها اختطفت في 7 أيلول/سبتمبر 2020 بالقرب من متحف الفن الوطني في مينسك على يد أفراد مجهولي الهوية يبدو أنهم على صلة بأجهزة الأمن البيلاروسية.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

25- في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، قدمت الحكومة معلومات، وقرّر الفريق العامل، استناداً إلى هذه المعلومات، تطبيق قاعدة الأشهر الستة على حالة السيدة كاليسنيكافا.

رسائل ادعاء مشتركة والردود

- 26- في 27 آب/أغسطس 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن تقارير تشير إلى تعذيب المحتجين المحتجزين وإساءة معاملتهم، وسبع حالات على الأقل من حالات الاختفاء القسري المبلغ عنها.
- 27- وفي 31 آب/أغسطس 2020، قدمت حكومة بيلاروس رداً على رسالة الادعاء المشتركة.
- 28- وفي 16 أيلول/سبتمبر 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن الإبلاغ عن اختفاء السيدة كاليسنيايفا قسراً، واستهداف قوات الأمن لأعضاء المعارضة المرتبطين بمجلس التنسيق واضطهادهم في إطار ممارسة منهجية على ما يبدو. وتشير التقارير الواردة إلى تعرض معظم أفراد المعارضة أيضاً للاختفاء القسري.
- 29- وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، قدمت حكومة بيلاروس رداً على رسالة الادعاء المشتركة.

المعلومات المقدمة من المصادر

- 30- قدمت المصادر معلومات محدثة عن ثلاث حالات لم توضح بعد، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هذه الحالات.

ملاحظة

31- يشعر الفريق العامل بالقلق إزاء الادعاءات التي تنسب إلى أجهزة الأمن في بيلاروس حالات اختفاء قسري استهدفت محتجين سلميين وزعماء في المعارضة لفترات قصيرة بهدف قمع الاحتجاجات وتضييق الخناق على المعارضة وبث الخوف. ومما يبعث على الجزع أيضاً، ورود تقارير تشير إلى عدم الامتثال للضمانات القانونية الأساسية، التي تنص عليها التشريعات الوطنية والقانون الدولي لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وتشمل هذه الضمانات تسجيل الشخص فور احتجازه، والإشراف القضائي على الاحتجاز، وإخطار أفراد أسرته منذ لحظة سلبه حريته، وحقه في توكيل محام يختاره بنفسه للدفاع عنه. وفي هذا الصدد، يطلب الفريق العامل إلى حكومة بيلاروس الامتثال الكامل لهذه الضمانات، وإجراء تحقيقات فعالة ومستقلة ونزيهة في الادعاءات الخطيرة المتعلقة بالاختفاء القسري، وتوفير سبيل انتصاف فعال للضحايا وأسرهم.

32- ولا يزال الفريق العامل يشعر بالقلق أيضاً إزاء ثقافة الإفلات من العقاب التي تسود منذ عقود. ولذلك يشير إلى أن إنهاء تحقيق جنائي بشأن اختفاء قسري مزعوم أو وقف هذا التحقيق لا يعني الدولة من التزامها بالبحث عن الشخص المختفي أو عن رفاته وتحديد مكانه، أو مكان رفاته، بما في ذلك تحديد هوية الشخص وإعادة الرفات إلى أقاربه، بموجب الاحترام الواجب للعادات الثقافية. وفي هذا الصدد، يطلب الفريق العامل من جديد إلى حكومة بيلاروس أن تتخذ الخطوات اللازمة لوضع استراتيجية محددة زمنياً لعملية البحث وتنفيذ هذه الاستراتيجية.

البرازيل

رسالة ادعاء مشتركة والرد

33- في 29 حزيران/يونيه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن ملاحظات علنية أدلى بها الرئيس وأعضاء حكومته وأنكروا فيها أن تكون البرازيل قد خضعت لديكتاتورية عسكرية بين عامي 1964 و1985، وقدموا تقييماً إيجابياً للأحداث

التي وقعت خلال تلك الفترة وقللوا من شأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت. وتتعلق الرسالة أيضاً بالتدخل المزعوم للرئيس وأعضاء حكومته في عمل آليات العدالة الانتقالية القائمة.

34- وفي 26 آب/أغسطس 2020، أرسلت الحكومة رداً على رسالة الادعاء المشتركة المذكورة أعلاه.

كمبوديا

نداءات عاجلة مشتركة والردود

35- في 12 حزيران/يونيه 2020 و 15 تموز/يوليه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءات عاجلة بشأن مزاعم عن تعرض المواطن النابندي وانشاليارم ساتسكسيت، للاختطاف والاختفاء القسري في كمبوديا، وعدم تقدم التحقيقات.

36- وفي 19 حزيران/يونيه 2020 و 13 آب/أغسطس 2020، قدمت حكومة كمبوديا رداً على النداءات العاجلة.

الكاميرون

الإجراء العاجل

37- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة بموجب إجراءاته العاجل تتعلق بنجوكا كينغسلي فوموميوي، وهو مواطن كاميروني من مواليد 26 آذار/مارس 1975، يُزعم أن أفراداً من جهاز الأمن الوطني اختطفوه من محل إقامته في 15 أيار/مايو 2020.

نداءات عاجلة مشتركة والرد

38- في 7 تموز/يوليه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً بشأن الادعاءات المتعلقة بالاختفاء القسري لصموئيل أجيكاكاه أبوي، الشهير باسم صامويل وازيري، وتعذيبه وقتله أثناء الاحتجاز، وتعرض نجوكا كينغسلي فومو للاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري.

39- وفي 14 آب/أغسطس 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق 13 شخصاً ينتمون إلى الأقلية الناطقة بالإنكليزية في منطقتي شمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والاحتجاز المطول قبل المحاكمة، والاختفاء القسري، والتعذيب، وسوء المعاملة، وكذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء.

40- وفي 7 أيلول/سبتمبر 2020، أرسلت الحكومة رداً على النداء العاجل المشترك الذي وُجه إليها في 7 تموز/يوليه 2020.

الصين

الإجراء العاجل

41- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة بموجب إجراءاته العاجل، تتعلق بأيكباير أيسيتي، المعروف أيضاً باسم إيكبار آسات، وهي حالة أُبلغ عنها في أيار/مايو 2020 وقيل إنه محتجز في سجن في مدينة أكسو (أكيسو)، بمحافظة أكسو، ومنطقة شينجيانغ الإويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي.

الإجراء العادي

42- أحال الفريق العامل إلى الحكومة 52 حالة بموجب إجراءاته العادي (انظر المرفق الأول).

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

43- قرّر الفريق العامل توضيح ست حالات، استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر. وتشير المعلومات الواردة إلى الإفراج عن شخصين اثنين، ووجود ثلاثة أشخاص رهن الاحتجاز، وإطلاق سراح شخص واحد بكفالة.

المعلومات المقدمة من المصادر

44- وقدمت المصادر معلومات عن خمس حالات أخرى لم توضح بعد، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح الحالات.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

45- في 12 حزيران/يونيه 2020، قدمت الحكومة معلومات عن عشر حالات لم توضح بعد، وقرّر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات المقدمة، تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالات. وتفيد المعلومات بأن الأشخاص المعنيين باتوا طلقاء.

المعلومات المقدمة من الحكومة

46- في 12 حزيران/يونيه 2020، أرسلت حكومة الصين معلومات تتعلق بست حالات، ولكن هذه المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيح الحالات.

رسائل ادعاء مشتركة والردود

47- في 2 حزيران/يونيه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن اختفاء جيدون شيوكي نيمما قسراً حتى الآن، وبشأن اللائحة التنظيمية المتعلقة بإعادة تجسد رجال بوذا التبتيين الأحياء المناهضة لتقاليد الأقلية البوذية التبتية وممارساتها الدينية.

48- وفي 13 تموز/يوليه 2020، أرسلت الحكومة رداً على الرسالة المذكورة أعلاه. ولا يزال الفريق العامل يشعر بالقلق إزاء عدم التحقق حتى الآن من مصير جيدون شيوكي نيمما ومكان وجوده.

49- وفي 13 تموز/يوليه 2020، قدمت الحكومة أيضاً رداً على رسالة الادعاء المشتركة الموجهة إليها في 7 أيار/مايو 2020، والذي كان لا يزال قيد الترجمة وقت انعقاد الدورة.

50- وفي 13 آب/أغسطس 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن محاكمة يو وينشينغ، الذي لم يكشف عن مكان احتجازه حتى الآن، وإصدار حكم في حقه في جلسة مغلقة.

رد على نداءات عاجلة مشتركة

51- في 18 أيار/مايو 2020، ورد النص المترجم لردين أرسلتهما الحكومة في 3 نيسان/أبريل 2020 بشأن نداءين عاجلين مشتركين وجهها إليها في 9 آذار/مارس 2020 و12 آذار/مارس 2020.

رد على ادعاء عام

52- في 12 حزيران/يونيه 2020، ردت الحكومة على الادعاء العام الذي أُحيل إليها بعد الدورة 119 (A/HRC/WGEID/119/1، المرفق الأول). ويرد الرد في المرفق الثالث لهذا التقرير.

53- وفيما يتعلق بالرد، يرحب الفريق العامل بالمعلومات المتعلقة بالضمانات المعمول بها. ومع ذلك، فهو يلاحظ أن المعلومات المقدمة تشير إلى أن إخطار الأسر بتدابير جهاز ليوجي أمر واجب، ولكنها لا تبين ما إذا كان هذا الإخطار يتضمن معلومات بشأن مكان احتجاز الشخص أو إمكانية استقبال الشخص المحتجز للزوار من أفراد أسرته أو بشأن حقه في الاستعانة بمحام. ويؤكد الفريق العامل من جديد أنه يجب إتاحة معلومات دقيقة عن مكان احتجاز الشخص لأفراد أسرته، بما في ذلك عمليات النقل التي يخضع لها؛ وإذا لم يحدث ذلك يصبح احتجازه بمثابة اختفاء قسري.

ملاحظة

54- تلقى الفريق العامل معلومات من الحكومة بشأن إجراءات إخطار أفراد أسر الأشخاص المحتجزين في مراكز الاحتجاز في شينجيانغ. وتشير المعلومات إلى أن الأسر تُبلّغ بموقع مركز الاحتجاز وأن الأشخاص يمكنهم العودة إلى ديارهم واستقبال الزوار.

55- غير أن الفريق العامل يشعر بالقلق إزاء أنماط الحالات التي ترده، ولا سيما عدد الادعاءات التي تشير إلى أن أشخاصاً على علاقة بمفقودين قصدوا السفارات أو القنصليات التابعة للصين في بلدان مختلفة ولم يحصلوا على رد، ومنهم من طلب منه أن يعود إلى الصين للعثور على معلومات عن أقاربهم. ويشعر الفريق العامل بقلق بالغ أيضاً إزاء الادعاءات التي تشير إلى احتجاز أشخاص لأن لديهم أقارب في الخارج أو لأنهم سافروا إلى الخارج، وإلى تخوف الأفراد المقيمين في منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي من الاتصال بأقاربهم في الخارج لأن ذلك قد يعرضهم لأعمال انتقامية.

56- ويؤكد الفريق العامل أن أسر الأشخاص المختفين قسراً هي أيضاً ضحية لهذه الجريمة وأن مشاعر الكرب والأسى التي تكابدها الأسرة قد تشكل انتهاكاً للحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. والحق في معرفة الحقيقة هو حق مطلق لا يمكن تقييده، وهناك التزام مطلق باتخاذ جميع الخطوات اللازمة للعثور على الشخص (A/HRC/16/48). ويؤكد الفريق العامل أيضاً ضرورة حماية الأسر من التعرض لسوء المعاملة أو التخويف (الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 13). وينطبق ذلك بصرف النظر عما إذا كان أفراد الأسرة المعنيين يقيمون في نفس البلد الذي يقيم فيه الشخص المختفي أو يقيمون في الخارج.

57- ويؤكد الفريق العامل كذلك أن الحق في الانتصاف القضائي السريع والفعال، بوصفه وسيلة لتحديد مكان وجود الأشخاص المحرومين من حريتهم أو للوقوف على حالتهم الصحية و/أو تحديد

السلطة التي أصدرت الأمر بجرمانهم من الحرية أو نفذته، هو حق ضروري لمنع وقوع حالات الاختفاء القسري. ويجب على الدول أن تكفل لكل من لديه علم أو مصلحة مشروعة ويدعي تعرض أي شخص لاختفاء قسري، الحق في أن يبلغ الوقائع إلى سلطة مختصة ومستقلة بموجب الدولة التي تقوم بإجراء تحقيق سريع وكامل ونزيه في شكواه. وتسري هذه الحقوق أيضاً على أفراد أسر الأشخاص المختفين قسراً المقيمين في الخارج، وفي هذا الصدد، ينبغي أن تقدم القنصليات والسفارات المساعدة إلى هؤلاء الأفراد.

58- ويأمل الفريق العامل أن ترد الحكومة قريباً بالإيجاب على طلب الزيارة القطرية الذي أرسله إليها في 19 شباط/فبراير 2013، ما تلاه من رسائل التذكير.

كولومبيا

رسالة ادعاء مشتركة

59- في 25 أيلول/سبتمبر 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن تقويض آليات النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار والتشكيك في هذه الآليات، وتقبيح سمعة أعضاء تلك المؤسسات والمس بها.

الادعاء العام

60- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة تدعي أنها واجهت صعوبات في كولومبيا تعترض تنفيذ الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ويركز الادعاء العام، الوارد في المرفق الثاني، على حق ضحايا الاختفاء القسري في معرفة الحقيقة وفي العدالة فيما يتعلق بتنفيذ أعمال تجريف في مصب سان أنطونيو، مما قد يحد من إمكانية التعرف على رفات الأشخاص المفقودين الذين تم التخلص من جثثهم في تلك المنطقة.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الإجراء العادي

61- أحال الفريق العامل إلى الحكومة 12 حالة بموجب إجراءاته العادي (انظر المرفق الأول).

المعلومات المقدمة من المصادر

62- قدمت المصادر معلومات محدثة عن حالة واحدة لم توضح بعد، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هذه الحالة.

رسالة ادعاء مشتركة

63- في 23 حزيران/يونيه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن حالات أبلغ عنها تتعلق بمدنيين وأسرى حرب من جمهورية كوريا اختفوا قسراً عقب اندلاع الحرب الكورية في 25 حزيران/يونيه 1950، وبأشخاص اختطفوا عقب الحرب، بمن فيهم مواطنون من جمهورية كوريا واليابان ودول أخرى.

64- وفي 30 حزيران/يونيه 2020، قدمت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رداً على رسالة الادعاء المشتركة.

ملاحظة

65- يعرب الفريق العامل مجدداً عن قلقه البالغ إزاء عدم تعاون الحكومة، ويشمل ذلك استمرارها حتى الآن، في تقديم ردود متطابقة بشأن الحالات التي أحالها إليها. ويشدد الفريق العامل على أهمية إجراء تحقيقات، بما في ذلك عمليات بحث، من أجل توضيح مصير الأشخاص المختفين أو أماكن وجودهم، وموافاته بمعلومات دقيقة عن الجهود المبذولة ونتائج التحقيقات.

جيبوتي

رسالة ادعاء مشتركة والرد

66- في 27 تموز/يوليه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن حالة أبلغ عنها تتعلق بفرض العزل التام على محمد عبد الله صالح الأسد وتعذيبه وإساءة معاملته في جمهورية تنزانيا المتحدة، ثم في جيبوتي، وأفغانستان، واليمن، بموجب برنامج التسليم الاستثنائي الذي نفذته الولايات المتحدة الأمريكية. وتتعلق الرسالة أيضاً بزوجه زهرة أحمد محمد، التي يُزعم أنها عانت من الآثار النفسية لعدم وجود أي معلومات عن مصير زوجها أو مكان وجوده.

67- وفي 24 أيلول/سبتمبر 2020، قدمت حكومة جيبوتي رداً على رسالة الادعاء المشتركة.

مصر

الإجراء العاجل

68- أحال الفريق العامل إلى الحكومة ثماني حالات، بموجب إجراءاته العاجل، تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) أحمد عبد الستار محمد عماشة شوقي، وهو مواطن مصري مولود في 3 حزيران/يونيه 1962، يُزعم أن ضباط الشرطة قبضوا عليه في 17 حزيران/يونيه 2020 في منزله واقتادوه إلى مكان مجهول. وفي عام 2017، أحال الفريق العامل أول إجراء عاجل بشأن أحمد عبد الستار محمد عماشة شوقي ووضَّح حالته؛

(ب) إبراهيم أحمد، وهو مواطن مصري مولود في 5 شباط/فبراير 1984، يُزعم أنه شوهد آخر مرة في حزيران/يونيه 2020 في مقر جهاز الأمن الوطني بمنطقة العباسية في محافظة القاهرة؛

(ج) أسامة سعد محمد عمارة، وهو مواطن مصري مولود في 7 آب/أغسطس 1989، يُزعم أنه اعتُقل، في 29 تموز/يوليه 2020، هو ووالده وشقيقه في منزل الأسرة على أيدي عناصر من جهاز الأمن الوطني وضباط شرطة؛

(د) أحمد سعد محمد عمارة، وهو مواطن مصري مولود في 8 كانون الأول/ديسمبر 1993، يُزعم أنه اعتُقل، في 29 تموز/يوليه 2020، هو ووالده وشقيقه في منزل الأسرة على أيدي عناصر من جهاز الأمن الوطني وضباط شرطة؛

(هـ) سعد محمد محمد عمارة، وهو مواطن مصري مولود في 29 كانون الأول/ديسمبر 1951، يُزعم أنه اعتُقل، في 29 تموز/يوليه 2020، هو وولده في منزل الأسرة على أيدي عناصر من جهاز الأمن الوطني وضباط شرطة؛

(و) أحمد محمد أحمد السيد أحمد أيوب، وهو مواطن مصري مولود في 4 شباط/ فبراير 1994، يُزعم أنه اختطف من منزله، في 6 تموز/يوليه 2020، على أيدي أفراد من قوات أمن الدولة يرتدون ملابس مدنية؛

(ز) حسن جودة، وهو مواطن مصري مولود في 12 نيسان/أبريل 1995، يُزعم أن أخباره انقطعت منذ يوم في 16 نيسان/أبريل 2020 عندما كان محتجزاً في مركز شرطة بندر أسوان؛

(ح) سارة فتحي إبراهيم أحمد، وهي مواطنة مصرية من مواليد 8 كانون الأول/ ديسمبر 1989، يُزعم أنها اختطفت من منزلها في 15 نيسان/أبريل 2020 على أيدي عناصر جهاز الأمن الوطني في القاهرة.

الإجراء العادي

69- أحال الفريق العامل إلى الحكومة ست حالات بموجب إجراءاته العادي (انظر المرفق الأول).

توضيح الحالات استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

70- قرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات التي قدمتها المصادر، توضيح تسع حالات تتعلق بعبد الرحمن علي محمود علي فتح الباب، وحسن محمود رجب القباني، وأحمد مصباح أبو ساطي طنطاوي، وناجي محمد ناجي محمد سليم، وهادي رفعت عبد الواحد مصطفى، وأشرف زهران، ومحمد أحمد حسن أحمد، ومحمدين جودة، وهم جميعاً رهن الاحتجاز، وعبد الرحمن محمد ياسين علي، الذي أُفرج عنه.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

71- في 3 أيلول/سبتمبر 2020، قدمت الحكومة معلومات، وقرر الفريق العامل، استناداً إلى هذه المعلومات، تطبيق قاعدة الأشهر الستة على قضية سارة فتحي إبراهيم أحمد التي أُطلق سراحها بكفالة.

المعلومات المقدمة من المصادر

72- قدمت المصادر معلومات محدثة عن ثلاث حالات لم توضح بعد، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هذه الحالات. وقرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات الجديدة الواردة من مصدر واحد، تعليق العمل بقاعدة الأشهر الستة التي كان قد طبقها في الدورة 121 على قضية تتعلق بقاصر مصري.

توضيح

73- قرّر الفريق العامل توضيح 28 حالة، استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة سابقاً. وفي 21 حالة من تلك الحالات، أفيد بأن الأفراد التالية أسماؤهم محتجزون: عبد الرحمن محمد، وعمر خالد طه أحمد، ومحمد جمال أحمد عبد المجيد علي، وإسلام رأفت عبد المحسن موحن، وعبد الرحمن كريم فتوح حامد، ومصعب كمال توفيق مصعب كمال توفيق، وجمال عبد الوهاب عوض علام، وأحمد عادل عبده الزراع، والمعتصم بالله عادل عبده الزراع، وعبد الرحمن سعد سعيد عيد نصير، ومحمد عز الدين يوسف مالك، وإسلام علي عبد العال محمد، ومحمد عبد الملك حسين عبد الملك، وعلاء السيد علي إبراهيم، وهشام عبد المقصود أحمد غباشي، وشريف السيد المحمدى السيد، ومحمد علي حسن سعودي، ومحمد مجدي محمد حسين، ومجدي محمد محمد عبد الدايم، وأحمد عادل سلطان عبد الحلیم،

ومصطفى حسين محمد عمر. وفي سبع من هذه الحالات، أُفيد بأن الأشخاص التالية أسماؤهم قد أُفْرَج عنهم: محمد أحمد عبد الحميد عنتر، والسيد قاسم صالح علي الجيزاوي، وإسلام عطية علي عطية سرحان، وأحمد كمال رجب سليمان فراج، وصلاح حسين محمد علي غنيم، ومعاذ أحمد محمد فرماوي، ومحمد الشريف.

نداء عاجل مشترك والرد

74- في 19 آب/أغسطس 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً بشأن محمد أوسام عبد العزيز علي راشد، وهو طالب في كلية الهندسة بقسم هندسة الميكاترونكس، ووالده، أوسام عبد العزيز علي راشد، اللذين يُزعم أنهما يخضعان للعزل التام في سجن برج العرب عقب صدور أحكام بالإدانة في حقهما عن المحكمة العسكرية ثم عن محكمة الجنايات، من دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وظل مصيرهما مجهولاً حتى تاريخ 1 آذار/مارس 2020.

75- وفي 9 أيلول/سبتمبر 2020، أرسلت الحكومة رداً بشأن النداء العاجل المشترك المذكور أعلاه.

رسالة ادعاء مشتركة

76- في 2 حزيران/يونيه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن اعتقال نشطاء في مجال الدفاع عن حقوق العمال وقادة نقابيين بارزين، بمن فيهم هيثم محمددين، وحسن بربري، وعلاء عصام، وخلييل رزق، واستمرار خضوعهم للحبس الاحتياطي.

77- وفي 29 تموز/يوليه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن حالات أبلغ عنها تتعلق باستمرار احتجاز مدافعين عن حقوق الإنسان وأشخاص آخرين في السجون المصرية، تُشدد عليهم قيود الاتصال بالعالم الخارجي، منذ تفشي فيروس "كوفيد-19"، ويُجدد حبسهم الاحتياطي غيابياً وهم معرضون لخطر الإصابة بالفيروس.

ملاحظة

78- ظل الفريق العامل يتلقى معلومات تشير إلى عمليات اعتقال ينفذها ضباط شرطة وعناصر من جهاز الأمن الوطني من دون إبراز مذكرات توقيف، وعن استمرار العقوبات التي تحول دون رفع شكاوى إلى السلطات المختصة بشأن حالات الاختفاء القسري.

79- ويعرب الفريق العامل عن أسفه لأنه اضطر إلى إعادة فتح قضية أحمد شوقي عبد الستار محمد عماشة في 23 حزيران/يونيه 2020. وتأتي ادعاءات الاختفاء القسري الجديدة في أعقاب حالة أولى من حالات الاختفاء القسري المبلغ عنها، يعود تاريخ إحالتها وتوضيحها إلى عام 2017. ويرى الفريق العامل أن هذه المعلومات مؤسفة أكثر بالنظر إلى أن قضية أحمد شوقي عبد الستار محمد عماشة أُدرجت في تقارير الأمين العام عن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان للأعوام 2017 و2018 و2019 و2020. ويلاحظ الفريق العامل بقلق المعلومات التي تشير إلى تعرض الصحفي أسامة سعد محمد عمارة واثنين من أفراد أسرته، بمن فيهم والده، سعد محمد محمد عمارة، وشقيقه أحمد سعد محمد عمارة، للاختفاء القسري. ويشير الفريق العامل إلى أنه لا يزال يتلقى معلومات عن أشخاص اختفوا أثناء عملية الإفراج عنهم، كما ورد في حالة حسن جودة. ويذكر الفريق العامل بأنه ينبغي الإفراج عن الأشخاص الذين سلبوا حريتهم بصورة تتيح التحقق بشكل موثوق به

من الإفراج الفعلي عنهم، وفي ظل ظروف تضمن سلامتهم البدنية وقدرتهم على ممارسة حقوقهم بالكامل. وفي هذا الصدد، طلب الفريق العامل معلومات عن التدابير التي اتخذتها حكومة مصر لتنفيذ أحكام المادة 11 من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

80- وقد علّق الفريق العامل العمل بقاعدة الأشهر الستة التي نُفذت سابقاً في حالة شخص قاصر، وهو يشعر بقلق بالغ إزاء الادعاءات التي ترجح أن يكون الطفل قد توفي نتيجة تعذيبه أثناء احتجازه.

السلفادور

المعلومات المقدمة من الحكومة

81- في 21 آب/أغسطس 2019، أرسلت حكومة السلفادور معلومات تتعلق بأربع حالات، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هذه الحالات.

هندوراس

نداء عاجل مشترك

82- في 25 أيلول/سبتمبر 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً بشأن تعرض عدة مدافعين عن حقوق الإنسان للوفاة الناجمة عن العنف والاختفاء في هندوراس، فضلاً عن تعرضهم للتهديدات والمضايقات، في ظل أوضاع يبدو أنها تشكل مخاطر كبيرة على المدافعين عن حقوق الإنسان.

الهند

الإجراء العادي

83- أحال الفريق العامل إلى الحكومة تسع حالات بموجب إجراءات العادي (انظر المرفق الأول).

رسالة ادعاء مشتركة

84- في 1 تموز/يوليه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن الإبلاغ عن الإنهاء المفاجئ للجنة حقوق الإنسان في ولاية جامو وكشمير في تشرين الأول/أكتوبر 2019، مما حدّد من فرص سكان المنطقة في الحصول على سبيل انتصاف قانوني لالتماس العدالة عن انتهاكات حقوق الإنسان المحتملة.

ملاحظة

85- يشعر الفريق العامل بالقلق إزاء استمرار ورود حالات اختفاء قسري يُرغم أنها حدثت في جامو وكشمير، بما في ذلك حالات حدثت في التسعينيات وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويلاحظ أن الجهود الرامية إلى تحديد مصير الأشخاص ومكان وجودهم لم تحرز تقدماً يُذكر في حالات كثيرة، على الرغم من اللجوء إلى السبل القانونية، ومرور عقود من الزمن على اختفائهم.

86- ويود الفريق العامل أن يؤكد من جديد أن الدول عليها أن تتخذ التدابير التشريعية والإدارية والقضائية وغيرها من التدابير الفعالة لمنع وإنهاء أعمال الاختفاء القسري، وأنه لا يجوز اتخاذ أي ظروف مهما كانت، ذريعة لتبرير أعمال الاختفاء القسري، وأنه ينبغي إجراء تحقيق في القضية ما دام مصير

ضحية الاختفاء القسري لم يُوضح بعد، وأن كل عمل من أعمال الاختفاء القسري يعتبر جريمة مستمرة باستمرار مرتكبيها في التكنم على مصير ضحية الاختفاء ومكان إخفائه، وما دامت هذه الوقائع قد ظلت بغير توضيح (الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المواد 3 و7 و13 و17).

87- ويعرب الفريق العامل عن أسفه العميق لأنه لم يتلق رداً من الحكومة بشأن أي حالة من هذه الحالات منذ عدة سنوات، ويأمل أن ترده معلومات عما قريب. ويأمل الفريق العامل أيضاً أن ترد الحكومة قريباً بالإيجاب على طلب الزيارة القطرية الذي أرسله إليها في 16 آب/أغسطس 2010، وما تلاه من رسائل التذكير.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

الإجراء العاجل

88- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالتين اثنتين، بموجب إجراءاته العاجل، تتعلقان بالشخصين التاليين:

(أ) مانوشهر بختياري، الذي أُبلغ في 20 تموز/يوليه 2020 عن اختطافه من مطار جزيرة كيش في 13 تموز/يوليه 2020 على أيدي عناصر من وزارة الاستخبارات؛

(ب) هداية عبد الله بور، الذي أُبلغ، في 16 حزيران/يونيه 2020، عن نقله من جناح المحكوم عليهم بالإعدام في السجن المركزي في أورمية، بمحافظة أذربيجان الغربية، إلى مكان مجهول.

الإجراء العادي

89- أحال الفريق العامل إلى الحكومة أربع حالات بموجب إجراءاته العادي (انظر المرفق الأول).

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

90- في 7 و27 آب/أغسطس 2020، قدمت الحكومة معلومات عن حالتين اثنتين لم توضحا بعد، وقرر الفريق العامل، استناداً إلى هذه المعلومات، تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هاتين الحالتين.

المعلومات المقدمة من الحكومة

91- في 11 آب/أغسطس 2020، أرسلت حكومة جمهورية إيران الإسلامية معلومات بشأن حالة واحدة، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هذه الحالة.

رسالة ادعاء مشتركة

92- في 3 أيلول/سبتمبر 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن تقارير عن تمسك السلطات بالامتناع عن كشف ملابس الوفاة ومكان رفات آلاف المنشقين السياسيين الذين اختفوا قسراً ثم أُعدموا خارج نطاق القضاء في الفترة ما بين تموز/يوليه وأوائل أيلول/سبتمبر 1988، وامتناعها عن تزويد الأسر بشهادات وفاة دقيقة وكاملة.

نداء عاجل مشترك والرد

93- في 17 حزيران/يونيه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً بشأن الاختفاء القسري المزعوم لهداية عبد الله بور، وهو من الأقلية الكردية، الذي أبلغ عن إعدامه سراً.

94- وفي 12 آب/أغسطس 2020، أرسلت الحكومة رداً على الرسالة المشتركة المذكورة أعلاه. وتفنند الحكومة في ردها، ادعاءات آليات الإجراءات الخاصة. وتقدم روايتها الخاصة للأحداث، وتنفيذ إن السيد عبد الله بور قد أُعدم.

ملاحظة

95- فيما يتعلق بالادعاءات التي تقدم ذكرها، يشير الفريق العامل إلى المادة 10 من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي تنص على أن يكون كل شخص محروم من حريته موجوداً في مكان احتجاز معترف به رسمياً، وأن يمثل وفقاً للقانون الوطني، أمام سلطة قضائية بعد احتجازه من دون تأخير. وتقضي الفقرة 2 من المادة 10 بأن تتيح الدول فوراً معلومات دقيقة عن احتجاز الأشخاص ومكان أو أمكنة احتجازهم، بما في ذلك حركة نقلهم من مكان إلى آخر، ما لم يعرب الأشخاص المحتجزون عن رغبة مخالفة لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تقضي الفقرة 3 من المادة 10 بأن تحتفظ الدول بسجل رسمي محدّث بأسماء جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم في كل مكان من أمكنة الاحتجاز.

96- وفيما يتعلق بالمعلومات الواردة بشأن استمرار التكنم على مواقع دفن الأشخاص الذين اختفوا قسراً وزُعم أنهم أُعدموا، يذكّر الفريق العامل بأن الاختفاء القسري يعتبر مستمراً إلى أن يُحدد مصير الشخص المعني ومكان وجوده، بغض النظر عن الفترة الزمنية المنقضية، وبحق أفراد الأسرة في معرفة الحقيقة، ويعني ذلك حقهم في الاطلاع على سير التحقيق ونتائجه ومعرفة مصير الأشخاص المختفين أو أماكن وجودهم، وظروف حدوث حالات الاختفاء وهوية الجاني (الجناتة) (A/HRC/16/48). ويعتبر الامتناع عن تسليم جثة شخص أُعدم من أجل دفنه بمثابة معاملة لا إنسانية للأسرة المعنية (انظر A/67/279، الفقرة 52، و CCPR/C/106/D/2120/2011). وكما أكد الفريق العامل في تعليقه العام بشأن الحق في الحقيقة فيما يتعلق بالاختفاء القسري، فإن أسرة الشخص المتوفى لها الحق في أن يعاد لها رفاته وفي أن تتصرف في هذا الرفات وفقاً لتقاليدها أو دينها أو ثقافتها (A/HRC/16/48، الفرع ثانياً (زاي)، الفقرة 6).

العراق

الإجراء العادي

97- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة بموجب إجراءات العادي، تتعلق بعبد الوهاب علاوي عبود لطيف النجدي، وهو مواطن عراقي مولود في 17 آب/أغسطس 1978، انقطعت أخباره منذ يوم 6 حزيران/يونيه 2007 عندما كان على متن حافلة تربط بين الفلوجة وبغداد. ويعتقد أن جيش المهدي هو المسؤول عن اختفائه.

كينيا

نداء عاجل مشترك

98- في 20 أيار/مايو 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء تتعلق بتوجيه تهديدات إلى المدافعة عن حقوق الإنسان، روث مومبي، المعرضة لخطر الاختفاء القسري بسبب دفاعها عن حق الأشخاص الذين تعرضوا لعمليات إخلاء في السكن.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

الإجراء العاجل

99- أحال الفريق العامل إلى الحكومة أربع حالات بموجب إجراءاته العاجل تتعلق بفاشر هير، وزوا هير، وكيا فانغ وطفل، ويُزعم أن اختفوا جميعاً بعد عبورهم نقطة التفتيش في باكسان.

المعلومات المقدمة من الحكومة

100- في 21 آب/أغسطس 2020، أرسلت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية معلومات بشأن حالتين اثنتين، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هاتين الحالتين.

رسالة ادعاء مشتركة

101- في 31 آب/أغسطس 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن ما وصف بالوضع الهش الذي يعيشه مجتمع السكان الأصليين من الهمونغ في منطقة فو بيا (المشار إليها باسم "شاوفا همونغ")، ويشمل ذلك تعرض أبنائه لهجمات عشوائية، والاختفاء القسري، والحرمان من الحصول على الغذاء، ومياه الشرب المأمونة، والرعاية الصحية.

لبنان

الإجراء العادي

102- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة بموجب إجراءاته العادي بشأن خالد الويس، وهو مواطن من الجمهورية العربية السورية يحمل صفة لاجئ في لبنان، ويُزعم أنه اعتُقل في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 أثناء وجوده في فرع تجديد بطاقات الإقامة التابع للمديرية العامة للأمن العام في بيروت.

ليبيا

الإجراء العاجل

103- أحال الفريق العام، إلى الحكومة حالة واحدة، بموجب إجراءاته العاجل، تتعلق بأسامة الضاوي أ. بوراس، وهو مواطن لبيبي كان رئيساً بالنيابة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا، ويُزعم أنه اختُطف عند ظهر يوم 15 حزيران/يونيه 2020، على يد مجموعة من الرجال المسلحين المنتمين إلى جهاز قوة الردع الخاصة التي يقال إنها تابعة لوزارة الداخلية.

الإجراء العادي

104- أعلن الفريق العامل أنه سيسرع، اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2019، في توثيق الانتهاكات التي تتساوى وأعمال الاختفاء القسري التي ترتكبها جهات غير حكومية (A/HRC/42/40، الفقرة 94). وبناء على ذلك، نظر الفريق العامل خلال الدورة، في حالة واحدة تعادل الاختفاء القسري، ويُزعم أنها حدثت في الجزء الخاضع لسيطرة الجيش الوطني الليبي من الأراضي الليبية⁽²⁾. وأحال الفريق العامل هذه الحالة إلى حكومة ليبيا والجيش الوطني الليبي بموجب إجراءاته العادي. وتعلق الحالة بعمر المختار أحمد الداقل، وهو مواطن ليبي يُزعم أنه شوهد آخر مرة في كانون الأول/ديسمبر 2020 في سجن الكوفية في بنغازي، الخاضع لسلطة الجيش الوطني الليبي.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

105- في 22 كانون الثاني/يناير 2020، قدمت الحكومة معلومات، وقرر الفريق العامل، استناداً إلى هذه المعلومات، تطبيق قاعدة الأشهر الستة على ست حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم: أيمن سالم محمد دبابش، وعبد اللطيف الرقوبي سالم محمد، وسالم سعيد سالم عوض جضران المغربي، وعلي ضبيع صالح الطلحي، والمنفي أحمد عبد السلام حسن، ومجدي فرج حمد صلاح الحوات. وقيل إن الرجال الستة قد أُفرج عنهم جميعاً.

المعلومات المقدمة من الحكومة

106- في 22 كانون الثاني/يناير 2020، أرسلت حكومة ليبيا معلومات تتعلق بثماني حالات لم توضح بعد، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هذه الحالات.

ملديف

المعلومات المقدمة من الحكومة

107- في 11 حزيران/يونيه 2020، أرسلت حكومة مالديف معلومات تتعلق بحالة واحدة، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هذه الحالة.

ملاحظة

108- يرحب الفريق العامل بالمعلومات التي تشير إلى موافقة برلمان ملديف على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ويأمل أن تتم عملية التصديق على الاتفاقية سريعاً.

موريتانيا

رسالة ادعاء مشتركة

109- في 11 حزيران/يونيه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن عدم وجود سبل انتصاف فعالة يلجأ إليها ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالفترة المعروفة باسم "الإرث الإنساني"، وبشأن مشروع القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية الذي عُرض على البرلمان.

(2) يشدد الفريق العامل على أن الحالات المحالة إلى الجيش الوطني الليبي لا تعني بأي حال من الأحوال الإغراب عن أي رأي بشأن المركز القانوني لأي إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها.

المكسيك

المعلومات المقدمة من المصادر

110- قدمت المصادر معلومات عن أربع حالات أخرى لم توضح بعد، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هذه الحالات.

المغرب

ردّ على ادعاء عام

111- في 17 حزيران/يونيه 2020، قدمت حكومة المغرب ردّاً على الادعاء العام الذي أحاله إليها الفريق العامل في 17 نيسان/أبريل 2020 (A/HRC/WGEID/120/1)، الفقرة 99 والمرفق الأول). وتشير حكومة المغرب في ردها إلى أن الادعاء العام يتجاهل عمداً الأسس الموضوعية لعملية العدالة الانتقالية في المغرب. وتُذكر بالتقدم الذي أحرز في تلك العملية فيما يتعلق بالحق في الحقيقة، وإحياء الذكرى، والتعويض، وفي ضمانات عدم التكرار. ويرد الرد بنصه الكامل في المرفق الثالث لهذا التقرير.

نيبال

رد على رسالة ادعاء مشتركة

112- في 15 حزيران/يونيه 2020، أرسلت الحكومة ردّاً على رسالة الادعاء المشتركة التي وجهت لها في 16 آذار/مارس 2020 بشأن ما أُبلغ عنه من عدم عقد مشاورات فعالة مع الضحايا عن موضوع تعديل القانون رقم 2071 المتعلق بلجنة التحقيق في حالات الأشخاص المختفين وتقصي الحقيقة وتحقيق المصالحة (2014).

باكستان

الإجراء العاجل

113- أحال الفريق العامل 12 حالة إلى الحكومة بموجب إجراءاته العاجل، بشأن الأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) الزبير أحمد، وهو مواطن باكستاني، يُزعم أنه اختطف من معسكر سورو ماند على يد فيلق الحدود في 15 أيار/مايو 2020؛

(ب) سانا الله بالوش، وهو مواطن باكستاني، يُزعم أنه اختطف بينما كان في طريقه إلى منزله في طريق محلة ثانا بمنطقة خاران، في بلوشستان، على يد ضباط أمن بملايس مدنية، في 11 أيار/مايو 2020؛

(ج) محمد ازوم، وهو مواطن باكستاني، يُزعم أنه اعتقل في قرية زاباد في منطقة غريشا في نال بمنطقة خوزدار، في إقليم بلوشستان، على يد الجيش الباكستاني أثناء مدهمة منزله في 13 حزيران/يونيه 2020؛

(د) قاصر، يُزعم أنه اختطف من محل إقامته في نزر آباد، بإقليم بلوشستان، على أيدي قوات عسكرية وأمنية في 1 أيار/مايو 2020؛

(هـ) مزور خان، وهو مواطن باكستاني، يُزعم أنه اعتقل في ميامي كابل خيل، شيوا، شمال وزيرستان، في إقليم خيبر باختونخوا، على أيدي عملاء من جهاز الاستخبارات العسكرية في 10 أيار/مايو 2020؛

(و) أورانج زايب، وهو مواطن باكستاني، يُزعم أنه اختطف من المنزل رقم 5342، القطاع 16/15، 14 طريق غولشان مازدور هوب ريفر، في بلدة بالديا، بمدينة كراتشي، على أيدي رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية، حوالي الساعة 8 من مساء يوم 2 حزيران/يونيه 2020؛

(ز) مينا جان، وهو مواطن باكستاني، يُزعم أنه اختطف من بلدته في منطقة تانك المجاورة لمنطقة وزيرستان الجنوبية القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، على أيدي رجال شرطة باكستانيين تابعين لإدارة مكافحة الإرهاب وعملاء من جهاز المخابرات العسكرية الباكستانية في 5 آب/أغسطس 2020؛

(ح) غلام مهدي شانديو، الملقب بغولام مهدي، وهو مواطن باكستاني، يُزعم أنه اعتُقل أثناء مدهمة مسكنه في الشقة رقم 407 في مجمع إقرأ، في منطقة غولستان - جوهر، بمدينة كراتشي، على أيدي أفراد مسلحين، بينهم رجال شرطة وحراس يرتدون ملابس مدنية، في 7 تموز/يوليه 2020؛

(ط) محفوظ إسماعيل نوتكاني، وهو مواطن باكستاني، يُزعم أنه اعتقل في مسكنه في نوتكاني محلة، الجناح رقم 04، بالقرب من المدرسة الثانوية العليا للبنين في مدينة شهيد فاضل راحو (بلدة غولارشي) في مقاطعة بادين، على أيدي أفراد تابعين للدولة يرتدون الزي الرسمي، بينهم رجال شرطة، وأفراد يرتدون ملابس مدنية حوالي الساعة 3/10 من فجر يوم 24 حزيران/يونيه 2020؛

(ي) شفقت حسين مالك، وهو مواطن باكستاني، يُزعم أنه اعتُقل في مقر إقامته بالمنزل رقم B-2، المستشفى المدني بغوتكي كولوني، في إقليم السند، على أيدي أفراد من قوات "باكستان رينجرز السند" كانوا مسلحين ومقنعين ويرتدون الزي العسكري إلى جانب شخصين بملابس مدنية، حوالي الساعة 12/45 من صباح يوم 22 حزيران/يونيه 2020؛

(ك) وقار منظور، وهو مواطن باكستاني، يزعم أنه اختطف أمام مقر إقامته في تازي آباد، في بيدراك، بمدينة تربت في منطقة كيش مكران، حوالي الساعة 8/45 من مساء يوم 20 حزيران/يونيه 2020، على أيدي أشخاص مجهولي الهوية يعتقد أنهم من أعوان الدولة؛

(ل) إعجاز خان، وهو مواطن باكستاني، اختطف من مدرسة دار الهدى، في إقليم العاصمة إسلام آباد، على أيدي عملاء من جهاز الاستخبارات العسكرية الباكستانية في 22 أغسطس/آب 2020.

الإجراء العادي

114- أحال الفريق العامل إلى الحكومة 37 حالة بموجب إجراءاته العادي (انظر المرفق الأول).

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

115- في 31 آب/أغسطس 2020، قدمت الحكومة معلومات عن 77 حالة لم توضح بعد، وقرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات المقدمة، تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالات.

المعلومات المقدمة من الحكومة

116- في 31 آب/أغسطس 2020، أرسلت حكومة باكستان معلومات تتعلق بـ 29 حالة، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هذه الحالات.

توضيح

117- بناء على المعلومات التي قدمتها الحكومة سابقاً، قرر الفريق العامل توضيح 174 حالة كان قد طبق عليها قاعدة الأشهر الستة في دورته الـ 120 (A/HRC/WGEID/120/1، الفقرة 108) تتعلق بالأشخاص التالية أسمائهم: شهاب إكرام، شهاب إكرام، الله ديتو، ذاكر بانغولزاي، مير سهراب خان ماري، شريف أحمد بالوش، بخش محمد، مرتضى شانديو، الزبير أحمد بالوش، حميد بلوش، كريم الدين سيد، محمد ريجان محمد هارون، تنفير أحمد زمير أحمد، سيد عاشق الله، محمد ريجان أكرم، فيصل خورشيد، منصور محمد، ميرزا زيشان بيك، محمد علي محمد يوسف، محمد غياث أحمد محمد محمد شبير أحمد، محمد شفيق محمد رفيق، نافيد أحمد سيد، سيد اختر حسين أثير حسين، عامر علي عاشق علي، محمد كاشف محمد يوسف، فرحان فاروق محمد فاروق، محمد شكيل فاتح محمد خان، علي محمود، سيد فرحان هاشمي سيد مقبول أحمد، سيد سليم علي سيد فرز علي، علي لودحي نصر الله، شاه نواز غياث الدين، ظفر علي خان زاهد علي خان، فيصل نديم جميل أحمد، وسيم قمر علي، زيشان زكي، محمد عمران محمد يمين، نصير شاه علي، محمد عامر سعيد، وسيم أحمد عبد الغني، محمد سهيل، رياض أحمد، رحيل عبدول، محمد صديق، محمد صديق، شاپير علي عابد علي، رضوان أكرم نياز، شهناواز محمد افتخار، محمد افتخار محمد والي، حيدر علي خورشيد حيدر، فهميم عنده راجبوت، محمد إعجاز، زيشان سليم دوراني، فرحان ميثا عمر علي، عبد الستار خان شير أفغان، زاهد علي خان ناصر علي شاه، علي سيد مراد علي سيد محمد، بركات علي رحمتوده، رياض أحمد مشتاق أحمد، محمد ياسين محمد يمين، شكيل أحمد غفار، عمران خان، عزيز علي علي، حماد شريف، جان محمد، جهانزيب جهانزيب، حافظ محمد طبيب قاضي محمد صفدار، عبد الحميد محمد أسلم، عزيز الدين آصف عزيز، وحيد الله عبيد الله حبيب، قريشي نياز حسين محمد إمرام، نفيد أنور صديق خورشيد أنور صديق، خوشي محمد صلاح الدين، إقبال علي لياقت علي، سفير رحمن شفيق خان رحمان محمد مفيد خان، محمد نظام عبد الجليل، سيد ريجان الدين مصباح الدين، رحيل منصور عبد الستار، محمد نزار مكرم عبد الرزاق، محمد طارق صديقي مسعود إلهي صديقي، ماجد علي خان كبير علي خان، محمد عرفان خان محمد أبار خان، شريف إكرام الدين، أسامة جنيد، جواد علي، بهادر شير سيد، فضل رحيم، لقمان، صغير أحمد شاه، محمد أمير بالوش، حافظ حسن أكبر حافظ حسن حسن أكبر حسنين أفضل رضا حسنين أفضل رضا، سليم شازاد محبوب إلهي، محمد أشرف نور محمد، نفيس أحمد صديقي ظهير أحمد صديقي، كاشف كاشف، خمدان خان، حافظ بشير أحمد، حذيفة، مولانا شليم، أديم سرتاج، نعيم محمد، اختار حسين، كاشف خان، زبيد خان، محمد عظيم، محمد فاروق محمد أشرف، سيد شيراز علي سيد زاهد علي هاشمي، جول محمد، غلوم رضا جرور، إعجاز الله، ألماجير قمبراني، محمد فرحان محمد حسن، عبد العزيز أنصاري عبد الستار أنصاري، منير علي خان، أمير بنهار مسرور أحمد، فرمان علي مصطفى فهميدا خانام، إنعام الله عباسي، عبد الله شاه، منير أحمد حقاني، محمد إسلام، رياض الإقبال، عمران ممتاز، أحمد خان، محمد يوسف، مهم جنون ياسر، مهران، خليل أحمد بالوش، محبوب، تحسين عسكري، ناصر عزيز، عمر يعار، عبد الرشيد، شهزاد قيوم، هداية الله لوهار، جول الوهاب، محمد فاروق، شوكت خان، محمد إسماعيل، علي محمد، ضياء المصطفى شنة، سيد أمير فيصل، مدثر حسن، فريد غلام، سيد شراز حيدر علي شيراز، عبد الرحمن، شكور عبد، طاهر محمود، مولانا شبير أحمد عثمان، محض الله، حسين أحمد، سليم شاه،

أزهر هارون، محمد شير علي خان، شاكر الله، محمد صديق، عبد القدير خان، بخت شير، رسول نواز، صابر خان، سميع الله، خان العلي، رشيد إقبال، فهد محمود، إسرار أحمد، سهيل أحمد خان، أسد عباس، سفر معوية، ذاكر الله، عجب خان، امتياز، علي مراد رند بلوش ومحمد عقب شهيد. وفي 89 حالة من هذه الحالات، أفيد بأن الأفراد المعنيين طلقاء؛ وفي الحالات الـ 85 الأخرى، أفيد بأن الأفراد المعنيين هم رهن الاحتجاز.

نداء عاجل مشترك

118- في 11 حزيران/يونيه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً بشأن اختفاء المدافع عن حقوق الإنسان، ادريس ختاك، المستمر حتى الآن، ووجود خطر عليه من التعرض للتعذيب وسوء المعاملة.

رسالة ادعاء مشتركة

119- في 31 آب/أغسطس 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء مشتركة بشأن استمرار فرض العزل التام على السيد ختاك ووجود خطر عليه من التعرض للتعذيب وسوء المعاملة.

باراغواي

رد على رسالة ادعاء مشتركة

120- في 14 آب/أغسطس 2020، أرسلت الحكومة رداً على رسالة الادعاء المشتركة التي أُحيلت إليها في 7 آب/أغسطس 2019. وتضمنت الرسالة تفاصيل عن الحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف في باراغواي في 22 أيار/مايو 2019 وأدى إلى إنهاء الدعوى الجنائية المرفوعة ضد المدعى عليهما كاميلو ألمادا موريل وأوزيبو توريس روميرو بسبب جرائم الاحتجاز التعسفي والإعدام التعسفي والتعذيب المرتكبة بين نيسان/أبريل 1976 وأيار/مايو 1979، وقضى بإطلاق سراحهما، وهو ما قيل إنه يؤدي إلى إفلات مرتكبي جرائم ضد الإنسانية من العقاب.

الفلبين

توضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

121- قرّر الفريق العامل توضيح حالة واحدة، استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر. وأفيد بأن هذا الشخص قد توفي.

المعلومات المقدمة من المصادر

122- قدمت المصادر معلومات عن ثلاث حالات أخرى لم توضح بعد، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هذه الحالات.

المعلومات المقدمة من الحكومة

123- انتهى الفريق العامل من معالجة المعلومات التي قدمتها حكومة الفلبين في 11 أيلول/سبتمبر 2019. واعتُبرت المعلومات المتبقية المتعلقة بـ 17 حالة غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

ملاحظة

124- يأمل الفريق العامل أن ترد الحكومة قريباً بالإيجاب على طلب الزيارة القطرية الذي أرسله إليها في 3 نيسان/أبريل 2008، وما تلاه من رسائل التذكير.

قطر

الإجراء العاجل

125- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة، بموجب إجراءاته العاجل، تتعلق بسعيد الرزاق أحمد أزريق، وهو مواطن من الجمهورية العربية السورية مولود في 4 أيار/مايو 1985، يُزعم أنه اختطف في 27 أيار/مايو 2020 بالقرب من منزله في الدوحة على يد جهاز أمن الدولة.

الاتحاد الروسي

الإجراء العادي

126- أحال الفريق العامل إلى الحكومة 23 حالة بموجب إجراءاته العادي (انظر المرفق الأول).

المعلومات المقدمة من المصادر

127- قدمت المصادر معلومات محدثة عن 15 حالة لم توضح بعد، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هذه الحالات.

المعلومات المقدمة من الحكومة

128- في 22 تموز/يوليه 2020، أرسلت الحكومة معلومات تتعلق بعشر حالات، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هذه الحالات.

توضيح

129- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة سابقاً، قرر الفريق العامل توضيح حالة تتعلق بألفي ليشيفيتش خيرخانوف، الذي تفيد التقارير بأنه محتجز.

ملاحظة

130- فيما يتعلق بالحالات الواردة من شمال القوقاز التي لم توضح بعد، يذكّر الفريق العامل حكومة الاتحاد الروسي بالتزامها الإنساني الذي يقتضي منها البحث عن الشخص المختفي أو عن رفاته وتحديد مكانه، أو مكان رفاته، بما في ذلك تحديد هوية الشخص وإعادة الرفات إلى أقاربه، بموجب الاحترام الواجب للعادات الثقافية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتخذ سلطات الاتحاد الروسي الخطوات اللازمة لوضع استراتيجية محددة زمنياً لعملية البحث وتنفيذ هذه الاستراتيجية.

131- وبالإشارة إلى الحالات المتعلقة باختفاء كوريي سخالين التي لم توضح بعد، يحث الفريق العامل السلطات المحلية والاتحادية في الاتحاد الروسي على تحديد مواقع الدفن في سخالين، والتعرف على رفات هؤلاء الأشخاص، وإعادةهم إلى أقاربهم في جمهورية كوريا.

132- وفي هذا الصدد، يعتبر الفريق العامل الحق في معرفة الحقيقة حقاً جماعياً وفردياً في آن واحد. ومن حق كل ضحية أن يعرف حقيقة الانتهاكات التي تضرر منها، ولكن لا بد أيضاً من قول الحقيقة على مستوى المجتمع باعتبارها ضمانة أساسية لعدم تكرار الانتهاكات. ولذلك، من الضروري فتح المحفوظات، بما فيها المحفوظات العسكرية، وإتاحة إمكانية الاطلاع عليها بالكامل للجمهور، بمن في ذلك أقارب الأشخاص المختفين.

133- ويأمل الفريق العامل أن ترد الحكومة قريباً بالإيجاب على طلب الزيارة القطرية الذي أرسله إليها في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، وما تلاه من رسائل التذكير.

رواندا

الإجراء العاجل

134- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة، بموجب إجراءاته العاجل، تتعلق بـسفينانت أبيسينغا، وهو مواطن رواندي يُزعم أنه اختطف من محل إقامته في 6 أيار/مايو 2020 حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر.

رسالة ادعاء مشتركة

135- في 30 أيلول/سبتمبر 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، رسالة ادعاء بشأن بول روسيساباغينا، الذي قيل إنه نُقل قسراً من دبي إلى كيغالي، في ظروف غامضة، وهو محتجز حالياً في رواندا ومنتهم بالإرهاب.

المملكة العربية السعودية

الإجراء العادي

136- أحال الفريق العامل إلى الحكومة ثلاث حالات بموجب إجراءاته العادي (انظر المرفق الأول).

صربيا

الإجراء العادي

137- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة، بموجب إجراءاته العادي، تتعلق بشيمون ماروجيفيتش، الذي يُزعم أنه اختطف وأعدم في 20 حزيران/يونيه 1992 أثناء النزاع في البوسنة والهرسك على يد ميليشيا مسلحة تابعة لأجهزة الأمن والاستخبارات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأفيد بأن مكان رفاته غير معروف.

138- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخاً من ملف هذه الحالة إلى حكومة البوسنة والهرسك وإلى حكومة كرواتيا.

سري لانكا

الإجراء العادي

139- أحال الفريق العامل إلى الحكومة 56 حالة بموجب إجراءاته العادي (انظر المرفق الأول).

المعلومات المقدمة من الحكومة

140- في 20 تموز/يوليه 2020، أرسلت حكومة سري لانكا معلومات تتعلق بـ 32 حالة، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هذه الحالات.

رسالة ادعاء مشتركة

141- في 4 حزيران/يونيه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن الدور المزعوم لشركة "كينني ميني سرفيسز" (Keenie Meenie Services) ورعايا من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية استخدمتهم الشركة و/أو تعاقدت معهم في انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان قيل إنها ارتكبت أثناء النزاع المسلح في سري لانكا بين عامي 1984 و1988، وانعدام المساءلة عن هذه الانتهاكات وعدم توفير سبل الانتصاف للضحايا.

الجمهورية العربية السورية

الإجراء العادي

142- أحال الفريق العامل إلى الحكومة ثماني حالات بموجب إجراءاته العادي (انظر المرفق الأول).

توضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

143- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة سابقاً، قرر الفريق العامل توضيح حالة تتعلق بمحادي الزهوري، الذي قيل إنه قد أفرج عنه.

ملاحظة

144- لا يزال الفريق العامل يتلقى تقارير تبعث على القلق بشأن تخويف أهالي الأشخاص المختفين والانتقام منهم بسبب تحرياتهم المشروعة عن مصير أبنائهم المختفين وأماكن وجودهم. ويجب على حكومة الجمهورية العربية السورية أن تكفل حماية جميع المشاركين في التحقيق في حالات الاختفاء القسري، بمن فيهم المشتكون وأقاربهم والمحامون والشهود، من سوء المعاملة أو التهيب أو الانتقام، على النحو المنصوص عليه في المادة 13 من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وفي هذا الصدد، يطلب الفريق العامل إلى الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أقارب المختفين من الأعمال الانتقامية الموجهة، ودعم حقوقهم الأساسية في الحقيقة والعدالة والتعويض وعدم التكرار وإحياء الذكرى.

145- ويطلب الفريق العامل إلى سلطات الجمهورية العربية السورية من جديد أن توقف فوراً حالات الاختفاء القسري وتمنع حدوثها؛ وأن تبحث عن الضحايا وتحدد مكانهم؛ وأن تجري تحقيقات شفافة ومستقلة وفعالة في هذه الانتهاكات، مع التركيز خصوصاً على حالات الوفاة أثناء الاحتجاز التي أُبلغ عنها؛ وأن تحاسب الجناة؛ وأن تنصف أسر الأشخاص المختفين.

تايلند

نداءات عاجلة مشتركة والرد

- 146- في 12 حزيران/يونيه 2020 و 15 تموز/يوليه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءات عاجلة بشأن مزاعم عن تعرض المواطن التايلندي وانشاليارم ساتسكسيت، للاختطاف والاختفاء القسري في كمبوديا، وعدم تقدم التحقيقات.
- 147- وفي 11 آب/أغسطس 2020، قدمت حكومة تايلند رداً على النداءات العاجلة.

تركيا

المعلومات المقدمة من الحكومة

- 148- في 20 تموز/يوليه 2020، أرسلت حكومة تركيا معلومات تتعلق بسبع حالات، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هذه الحالات.

توضيح

- 149- بناء على المعلومات التي قدمتها الحكومة سابقاً، قرر الفريق العامل توضيح حالتين تتعلقان بتورغوت كابان، الذي قيل إنه محتجز، وبيربليك عبد الباقي، الذي قيل إنه توفي.

رسالة ادعاء مشتركة

- 150- في 10 تموز/يوليه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن اعتقال مدافع عن حقوق الإنسان واحتمال تسليمه إلى جمهورية إيران الإسلامية، حيث يرجح أن يتعرض للاختفاء القسري.

ملاحظات

- 151- يدعو الفريق العامل حكومة تركيا إلى أن تبادر على وجه السرعة إلى معالجة التوصيات التي قدمت عقب زيارة الفريق العامل إلى تركيا، والتي قُيِّم تنفيذها في تقرير المتابعة الأخير (A/HRC/45/13/Add.4). وينبغي لتركيا، وفقاً لالتزاماتها الإنسانية، أن تنشئ آلية بحث مستقلة ومخصصة، بالتنسيق الوثيق مع أقارب المختفين. وخلال هذه العملية، أوصى الفريق العامل بأن تنظر السلطات في إطلاق مبادرات مستقلة بقيادة المجتمع المدني، مثل إجراء دراسات لرسم خرائط مواقع الدفن في جميع أنحاء تركيا.

- 152- ويؤكد الفريق العامل من جديد أن إنهاء تحقيق جنائي بشأن اختفاء قسري مزعوم أو وقف هذا التحقيق لا يعني الدولة من التزامها بالبحث عن الشخص المختفي أو عن رفاته وتحديد مكانه، أو مكان رفاته، بما في ذلك تحديد هوية الشخص وإعادة الرفات إلى أقاربه، بموجب الاحترام الواجب للعادات الثقافية.

- 153- والفريق العامل متمسكاً بالتزامه بمبدأ الحكومة بالمساعدة التقنية اللازمة للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان والتزاماتها الإنسانية بموجب القضاء على حالات الاختفاء القسري وحماية الحق في الحقيقة، والعدالة، وإحياء الذكرى، وفي التعويض.

أوكرانيا

المعلومات المقدمة من الحكومة

154- في 20 تموز/يوليه 2020، أرسلت حكومة أوكرانيا معلومات تتعلق بخمس حالات، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هذه الحالات.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

155- في 22 أيلول/سبتمبر 2020، قدمت الحكومة معلومات عن أربع حالات لم توضح بعد، وقرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات المقدمة، تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالات.

المعلومات المقدمة من جهة غير حكومية

156- في 13 تموز/يوليه 2020، قدم ممثلو جمهورية دونتسك الشعبية المعلنة ذاتياً معلومات عن أربع حالات لم توضح بعد، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هذه الحالات⁽³⁾.

الإمارات العربية المتحدة

توضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

157- استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالة الشبيخة لطيفة محمد آل مكتوم التي قيل إنها تخضع للعزل التام في منزل العائلة في دبي.

وقف النظر

158- قرر الفريق العامل، بصورة استثنائية ووفقاً للفقرة 28 من أساليب عمله، وقف النظر في حالتين لم توضحا بعد وتعلقان بإليانا ماسيال ودومينغيس سيد وطفل واحد. غير أن ملف الحالتين يمكن أن يعاد فتحه في أي وقت.

نداء عاجل مشترك

159- في 15 تموز/يوليه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً بشأن 20 محتجزاً سابقاً في خليج غوانتانامو، أعيد توطينهم في الإمارات العربية المتحدة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2015 وكانون الثاني/يناير 2017، واحتجزوا من دون أن يحاكموا أو يواجه إليهم الاتهام.

رسائل ادعاء مشتركة

160- في 14 تموز/يوليه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء تتعلق بمواطن يمني يعيش في المملكة العربية السعودية، اعتُقل عند إحدى نقاط التفتيش في اليمن، واحتُجز في مرافق احتجاز غير رسمية ويُدعى أنه تعرض للتعذيب والتخويف على أيدي القوات اليمنية وحلفائها.

(3) أحيلت الحالات عقب إعلان الفريق العامل أنه سيشرح، اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2019، في توثيق الانتهاكات التي تتساوى وأعمال الاختفاء القسري التي ترتكبها جهات غير حكومية (A/HRC/42/40، الفقرة 94).

161- وفي 30 أيلول/سبتمبر 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن بول روسيساباغينا، الذي قيل إنه نُقل قسراً من دبي إلى كيغالي، في ظروف غامضة، وهو محتجز حالياً في رواندا ومنتهم بالإرهاب.

ملاحظة

162- يشعر الفريق العامل بقلق بالغ إزاء التقارير التي تلقاها عن الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري في مراكز احتجاز سرية موجودة في اليمن وتديرها سلطات الإمارات العربية المتحدة. وفي سياق النزاع المسلح والأزمة الإنسانية في اليمن، المستمرين منذ عام 2015، يقال إن أشخاصاً احتجزوا تعسفاً، ولم يُبلغوا بأسباب اعتقالهم، وحرّموا من إمكانية الاتصال بمحام أو بقاض، وفرض عليهم العزل التام فترات طويلة أو غير محددة، وهو ما يعد بمثابة اختفاء قسري. ويُزعم أن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان قد ارتكبت بذريعة عمليات مكافحة الإرهاب التي يقوم بها مسؤولون من الإمارات العربية المتحدة واليمن، يتعاونون فيما بينهم.

163- وفي هذا الصدد، يشير الفريق العامل إلى أحكام الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي تنص على أن تتخذ كل دولة التدابير التشريعية والإدارية والقضائية وغيرها من التدابير الفعالة لمنع وإنهاء أعمال الاختفاء القسري في أي إقليم خاضع لولايتها (المادة 3)؛ وعلى وجوب اعتبار الاختفاء القسري جريمة (المادة 4)؛ وعلى عدم جواز اتخاذ أي ظروف مهما كانت، ذريعة لتبرير أعمال الاختفاء القسري (المادة 7)؛ وتنص على أن يكون كل شخص محروم من حريته موجوداً في مكان احتجاز معترف به رسمياً، وأن يمثل وفقاً للقانون الوطني، أمام سلطة قضائية بعد احتجازه من دون تأخير (المادة 10)؛ وعلى الحق في تقديم شكوى إلى سلطة مختصة ومستقلة في إطار الدولة التي تقوم بإجراء تحقيق سريع وكامل ونزيه في شكواه (المادة 13)؛ وحظر أي قانون عفو خاص أو إجراء مماثل آخر قد يترتب عليه إعفاء الأشخاص الذين ارتكبوا أعمال الاختفاء القسري أو شاركوا في ارتكابها من أي محاكمة أو عقوبة جنائية (المادة 18).

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

رسالة ادعاء مشتركة والرد

164- في 4 حزيران/يونيه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن الدور المزعوم لشركة "كيني ميني سرفيسز" (Keenie Meenie Services) ورعايا من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية استخدمتهم الشركة و/أو تعاقدت معهم في انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان قيل إنها ارتكبت أثناء النزاع المسلح في سري لانكا بين عامي 1984 و1988، وانعدام المساءلة عن هذه الانتهاكات وعدم توفير سبل الانتصاف للضحايا.

165- وفي 2 آب/أغسطس 2020، قدمت الحكومة رداً على رسالة الادعاء المشتركة.

الولايات المتحدة الأمريكية

نداء عاجل مشترك

166- في 15 تموز/يوليه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً بشأن 20 محتجزاً سابقاً في خليج غوانتانامو، أعيد توطينهم في الإمارات العربية

المتحدة بين تشريعين الثاني /نوفمبر 2015 وكانون الثاني/يناير 2017، واحتجزوا من دون أن يحاكموا أو يواجه إليهم الاتهام.

رسائل ادعاء مشتركة

167- في 14 تموز/يوليه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء تتعلق بمواطن يماني يعيش في المملكة العربية السعودية، اعتُقل عند إحدى نقاط تفتيش في اليمن، وتعرض للاختفاء القسري أثناء الاحتجاز بين 19 أيار/مايو و25 حزيران/يونيه 2018 في مرافق احتجاز غير رسمية، ويُدعى أنه تعرض للتعذيب والتخويف على أيدي القوات اليمنية وقوات الإمارات العربية المتحدة. ويُدعى أن عملاء من أجهزة الاستخبارات في الولايات المتحدة شاركوا في الاستجواب خارج الحدود الإقليمية.

168- وفي 27 تموز/يوليه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن الإبلاغ عن حالة تتعلق بفرض العزل التام على محمد عبد الله صالح الأسد وتعذيبه وإساءة معاملته في جمهورية تنزانيا المتحدة، ثم في جيبوتي، وأفغانستان، واليمن، بموجب برنامج التسليم الاستثنائي الذي نفذته الولايات المتحدة الأمريكية. وتتعلق الرسالة أيضاً بزوجه زهرة أحمد محمد، التي يُزعم أنها عانت من الآثار النفسية لعدم وجود أي معلومات عن مصير زوجها أو مكان وجوده.

فييت نام

رد على رسالة ادعاء مشتركة

169- في 26 أيار/مايو 2020، أرسلت الحكومة رداً على رسالة الادعاء المشتركة التي وجهت إليها في 31 آذار/مارس 2020 بشأن مزاعم اعتقال تروونغ ثي ها تعسفاً واحتمال تعرضها للاختفاء القسري أثناء عبورها الحدود إلى فييت نام، وهو ما يبدو أنه عمل انتقامي سببه دفاعها عن حقوق الإنسان.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

الإجراء العاجل

170- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالتين اثنتين، بموجب إجراءات العاجل، تتعلقان بالشخصين التاليين:

(أ) ليوناردو ديفيد تشيرينوس بارا، الذي قيل إنه اختفى في 21 نيسان/أبريل 2020 في مدينة ماراكايبو بولاية زوليا، بعد أن احتجزه عملاء تابعين للمديرية العامة لمكافحة التجسس العسكري يعملون في المقر الرئيسي في بوليتا؛

(ب) خوسيه أنطونيو زامورا أوريانا، الذي قيل إنه اختطف في قاعدة ماريسكال خوان كريستومو فالكون البحرية في مدينة بونتو فيجو، ولاية فالكون، في 7 أيار/مايو 2020.

المعلومات المقدمة من المصدر

171- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم توضح بعد، ولكن المعلومات المقدمة اعتبرت غير كافية لتوضيح هذه الحالة.

رسالة ادعاء مشتركة

172- في 14 أيلول/سبتمبر 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن اختفاء ما لا يقل عن 73 مهاجراً، بمن فيهم ضحايا محتملون للتجار، كانوا متوجهين من جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى جزيرة كوراساو وإلى ترينيداد وتوباغو في ثلاثة قوارب مختلفة في الفترة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه 2019.

اليمن

الإجراء العاجل

173- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، حالة واحدة بموجب إجراءات العاجل، تتعلق برضوان الحاشدي، الذي يُزعم أن أجهزة الأمن اليمنية اعتقلته في 8 تموز/يوليه 2020 في مطار سيئون بمحافظة حضرموت عقب عملية ترحيل مزعومة من مصر.

174- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف هذه الحالة إلى حكومة مصر.

الإجراء العادي

175- أعلن الفريق العامل أنه سيشرح، اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2019، في توثيق الانتهاكات التي تتساوى وأعمال الاختفاء القسري التي ترتكبها جهات غير حكومية (A/HRC/42/40، الفقرة 94). وبناء على ذلك، نظر الفريق العامل خلال هذه الدورة في خمس حالات تتساوى وأفعال الاختفاء القسري، يُزعم أنها ارتُكبت في الإقليم الذي تسيطر عليها السلطات الفعلية في صنعاء⁽⁴⁾. وأحال الفريق العامل إلى السلطات الفعلية في صنعاء بموجب إجراءات العادي، الحالات المتعلقة بالأشخاص التالية أسماؤهم:

- (أ) أبكر بركلي، الذي يُزعم أنه اختطف في 16 آذار/مارس 2016 في الحديدة على يد جماعة مسلحة يُزعم أنها تابعة للسلطات الفعلية في صنعاء؛
- (ب) غزالي محدي، الذي يُزعم أنه اختطف في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2015 في الشارع بمدينة الحديدة على يد جماعة مسلحة يُزعم أنها تابعة للسلطات الفعلية في صنعاء؛
- (ج) طارق خلف، الذي يُزعم أنه اختطف من منزله في القمربة بتاريخ 18 آذار/مارس 2016 على يد جماعة مسلحة يُزعم أنها تابعة للسلطات الفعلية في صنعاء؛
- (د) عمر الشريف، الذي يُزعم أنه اختطف من منزله في قرية أحمد الصغير بتاريخ 2 كانون الثاني/يناير 2016 على يد جماعة مسلحة يُزعم أنها تابعة للسلطات الفعلية في صنعاء.

رسالة ادعاء مشتركة

176- في 14 تموز/يوليه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء تتعلق بمواطن يمني يعيش في المملكة العربية السعودية، اعتُقل عند إحدى نقاط التفتيش في اليمن، واحتُجز في مرافق احتجاز غير رسمية، من 19 أيار/مايو إلى 25 حزيران/يونيه 2018، حيث يُدعى أنه تعرض للتعذيب على أيدي القوات اليمنية وحلفائها.

(4) يشدد الفريق العامل على أن الحالات المحالة إلى السلطات الفعلية في صنعاء لا تعني بأي حال من الأحوال الإعراب عن أي رأي بشأن المركز القانوني لأي إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها.

زمبابوي

رسالة ادعاء مشتركة والرد

177- في 2 حزيران/يونيه 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن تعرض جوانا مامومي و سيسيليا شيمابيري و نيساي ماروا، وهما عضوان في جمعية شباب تحالف حركة التغيير الديمقراطي، للاعتقال التعسفي والاختفاء والتعذيب وسوء المعاملة، بين 13 و 15 أيار/مايو 2020.

178- وفي 16 حزيران/يونيه 2020، أرسلت الحكومة رداً على رسالة الادعاء المشتركة.

Annex I

Standard procedure cases

Afghanistan

1. The Working Group transmitted 9 cases to the Government, concerning:
 - (a) Ezzatullah, allegedly arrested in November 2017 by police officers from his residence in Kandahar city;
 - (b) Aminullah Rafiqi allegedly arrested on 16 March 2019 from his residence in Kandahar city, by members of the special unit of the National Directorate of Security (NDS03);
 - (c) Shafiullah allegedly abducted on 24 October 2016 from his shop in Kandahar city by two armed men believed to be plainclothes police officers;
 - (d) Sayed Mohamad, allegedly arrested on 26 September 2016 from his residence in Kandahar city by police officers;
 - (e) Ahmad Khan, allegedly arrested on 4 September 2017 from his shop in Kandahar city by armed men believed to be members of a police special unit;
 - (f) Sayed Ibrahim Hashimi allegedly disappeared on 12 June 2016 from Rig detention facility in Dan District, Kandahar;
 - (g) Gulalai, allegedly arrested on 8 December 2015 from his shop in Kandahar, by the police;
 - (h) Fazel Rahman, allegedly arrested on 28 June 2015 from his shop in Kandahar City by police officers;
 - (i) Mohibullah, allegedly arrested on 15 March 2014 from his shop in Kandahar city by police officers.

Bangladesh

2. The Working Group transmitted 2 cases to the Government, concerning:
 - (a) Ansar Ali Ali, allegedly abducted on 18 April 2012, from Dhaka by armed men believed to be state agents;
 - (b) Saidur Rahman Kazi, allegedly arrested from Jessore Municipality Park on 5 April 2017 by police officers.

China

3. The Working Group transmitted 52 cases to the Government, concerning:
 - (a) Tajiguli Wufuer, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed she was taken to a re-education facility;
 - (b) Reyihanguli Reman, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed she was taken to a re-education facility;
 - (c) Mieradili Abulaiti allegedly arrested in August 2017, from Kashgar city, Xinjiang, by Chinese police officers wearing uniforms;
 - (d) Tueroxun Suliye disappeared in 2011. It is believed she was taken to a re-education facility;

- (e) Lhadar, allegedly arrested on 8 October 2019 in his village in Nagchu (Naqu) County, Nagchu Prefecture by local police;
- (f) Norsang allegedly arrested at the end of September in 2019 in Nagchu (Naqu) County, Nagchu Prefecture by local police;
- (g) Imamu Tuoheti allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed she was taken to a re-education facility;
- (h) Nur Maimaiti Imamu allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (i) Nur Amina Imamu, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed she was taken to a re-education facility;
- (j) Rukeya Imamu, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed she was taken to a re-education facility;
- (k) Saidula Tuoheti, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (l) Reziwanguli Maimaiti, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed she was taken to a re-education facility;
- (m) Haisiteli Ahong, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (n) Yidiresi Ahon, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (o) Denaguli Ahong, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed she was taken to a re-education facility;
- (p) Kasimujiang Ahong, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (q) Yiheya Bawudung, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (r) Zuorigul Bwaudung, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed she was taken to a re-education facility;
- (s) Ayixiamuguli Bwaudung, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed she was taken to a re-education facility;
- (t) Wufuerjiang Bawudung, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (u) Omarjiang Abudurexiti, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (v) Najjibula Abulaiti, allegedly disappeared on 20 February 2018 after being summoned to a police station in Kashgar;
- (w) Maimaitiming Reman, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (x) Abuduwaili Reman, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (y) Alimujiang Mamutijiang, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (z) Ayinuer Mamutijiang, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed she was taken to a re-education facility;
- (aa) Areziguli Reman, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed she was taken to a re-education facility;
- (bb) Maihemutijiang Kunahung, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;

- (cc) Guoyaguli Reman, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed she was taken to a re-education facility;
- (dd) Nurmainaiti Aizizi, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (ee) Rusitaimujiang Aizizi, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (ff) Wusimanjiang Maimaiti, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (gg) Buheliqiemu Maimaiti, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (hh) Aihemaitijiang Kunahung, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (ii) Aini Maimaiti, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (jj) Reyihanguli Abudurexiti, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed she was taken to a re-education facility;
- (kk) Busala Maimaittuersun, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed she was taken to a re-education facility;
- (ll) Abudourezake Maimaittuersun, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (mm) Maimaitiming Maimaittuersun, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (nn) Haisiteli Abudurexiti, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (oo) Alimu Hashani, allegedly was arrested in August 2018 in Beijing by the police;
- (pp) Mamat Abdullah arrested on 29 April 2017 from Urumqi City, Xinjiang, by Security Administration Police;
- (qq) Nuerbiya Mamutijiang, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed she was taken to a re-education facility;
- (rr) Kunahung Maimaiti, allegedly disappeared in 2017 or 2018. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (ss) Hushtar Eysa, allegedly disappeared in 2017. It is believed he was taken to a re-education facility;
- (tt) Yalkun Isa, allegedly disappeared in 2017;
- (uu) Ailijiang Mamuti, allegedly arrested in May 2017;
- (vv) Ametjan Abdurashid, allegedly last seen in late 2016 at Kashgar City People's Court;
- (ww) Abdukahar Ebeydulla, allegedly detained in 2016 by the Police;
- (xx) Yakefu Niyazi, allegedly arrested in June 2017 in arrested in Xinhe (Toqsu) Country, Akesu (Aqsu) Prefecture, Xinjiang;
- (yy) Hairiguli Niyazi, arrested in August 2017 in Urumqi;
- (zz) Yusufu Niyazi, seen in August 2016 in detention in Tumshuq, Xinjiang.

Democratic People's Republic of Korea

4. The Working Group transmitted 12 cases to the Government, concerning:

- (a) Ki-Yeong Jang, allegedly abducted on 11 December 1969 after Korean Air Lines flight YS-11 was hijacked by an agent associated with the security services of the Democratic People's Republic of Korea;
- (b) Gyeong-Suk Jeong, allegedly abducted on 11 December 1969 after Korean Air Lines flight YS-11 was hijacked by an agent associated with the security services of the Democratic People's Republic of Korea;
- (c) Hyuk-geun Kwon, allegedly abducted on 11 December 1969 after Korean Air Lines flight YS-11 was hijacked by an agent associated with the security services of the Democratic People's Republic of Korea;
- (d) Jong-soon Kim, allegedly abducted on 11 December 1969 after Korean Air Lines flight YS-11 was hijacked by an agent associated with the security services of the Democratic People's Republic of Korea;
- (e) Ki-Ha Lee, allegedly abducted on 8 August 1975 by the Democratic People's Republic of Korea forces while on board a fishing boat;
- (f) Ki-sik Min, allegedly abducted on 8 August 1975 by the Democratic People's Republic of Korea forces while on board a fishing boat;
- (g) Kyung-soo Kim, allegedly abducted on 20 November 1965 by the Democratic People's Republic of Korea authorities when arriving by accident to Chanjon Port;
- (h) Sang-won Lee, allegedly abducted on 29 May 1968 by the Democratic People's Republic of Korea forces while on board a fishing boat;
- (i) Soon-chul Ko, allegedly abducted on 7 November 1968 by the Democratic People's Republic of Korea forces while on board a fishing boat;
- (j) Sung-ryong Lee, allegedly abducted on 15 February 1974 by the Democratic People's Republic of Korea forces while on board a fishing boat;
- (k) Yi-deuk Kim, allegedly abducted on 30 October 1968 by the Democratic People's Republic of Korea forces while on board a fishing boat;
- (l) Young-chun Hwang, allegedly abducted on 25 December 1971 by the Democratic People's Republic of Korea forces while on board a fishing boat.

Egypt

5. The Working Group transmitted 6 cases to the Government, concerning:
- (a) Mr. Mohamed Salah Ahmed Mohamed Bayoumi, an Egyptian citizen born on 1 July 1987, allegedly abducted on 3 January 2020 in front of his home by security forces in plainclothes and uniforms;
- (b) Mahmoud Ali, an Egyptian citizen born on 12 October 1998, allegedly arrested on 22 March 2020 from his home located in El-Iraqy village, Abo-Hammad centre, Sharqia governorate, Egypt by Police officers in uniform and National Security agents in civilian clothes;
- (c) Mr. Mohamed Hadeya, an Egyptian teacher born on 13 July 1988, allegedly arrested on 22 December 2019 at his home located in Cairo Governorate by masked State Security agents;
- (d) Assem Ahmed Abdul Hameed Amin, a 25 years old Egyptian citizen, allegedly arrested on 5 March 2018 from Al-Sarraj Mall by security forces both in uniform and plainclothes;
- (e) Yousif Mohamed Mahmoud Amin, an Egyptian citizen born on 15 June 1998, allegedly arrested on 3 November 2019 from his home in Cairo by police forces in uniforms and plainclothes;

(f) Darwish Abd El-Hafiz, an Egyptian citizen born on 3 February 1988, allegedly arrested on 27 October 2018 in front of his home, in 6th of October City, by National Security Agents.

India

6. The Working Group transmitted 9 cases to the Government, concerning:

(a) Abdul Khaliq Mir, allegedly last seen on 16 October 2000 in Yatipora Headquarters of the army;

(b) Ghulam Mohammad Thachoo, allegedly last seen on 24 November 2005 in Mahu camp, Mirpur, Jammu and Kashmir;

(c) Ghulam Nabi Butt, allegedly disappeared on 20 August 2002 while on his way to Khadi, Adpinchla, Banihal. It is believed that the Army was responsible for his disappearance;

(d) Irshad Amin Khan, allegedly disappeared on 17 December 2004 after going to the Army headquarters in Srinagar;

(e) Jalaluddin Hajam, allegedly disappeared on 15 August 2000 near Naidiki village. It is believed the Army was responsible for his disappearance;

(f) Mehraj-ud Din, allegedly abducted on 20 August 1999 from Baramulla District by members of the Indian army;

(g) Mohammad Akbar Rather, allegedly abducted on 28 November 1996 from his residence in Baramulla District by members of the Indian army;

(h) Mohammad Sharief Wani, allegedly abducted in 2000 by the personnel of 12 Rashtriya Rifles;

(i) Nazir Ahmad Gojjar, allegedly abducted near his residence in Bandipora District, on 26 January 1992 by the Dogra Regiment of the Army.

Iran (Islamic Republic of)

7. The Working Group transmitted 4 cases to the Government, concerning:

(a) Mansouri Abdollah, allegedly arrested in Nezam Abad Street in Tehran in June-July 1981 by state security forces, imprisoned since then, and last seen on 16 October 2000 in Yatipora Headquarters of the army;

(b) Nafiseh Rouhani, allegedly arrested at Falake Khomeini (aka Khomeini Square) in Mashhad on 18 August 1988 by agents of Iranian Security services;

(c) Ahmad Behtash, allegedly arrested at the home of a person associated with him in Dowlat Avenue in Tehran on the evening of 23 or 26 July 1986 by agents of the Islamic Revolutionary Guard Corps (IRGC) dressed in uniform;

(d) Abbas-Ali Monshi Roudsari, allegedly arrested in his home on 31 July 1986 by security forces from the Revolutionary Committees or the Ministry of Intelligence.

Pakistan

8. The Working Group transmitted 37 cases to the Government, concerning:

(a) Noor Dad Nil, allegedly abducted on 29 November 2019 in Ormara, district Gwadar, Balochistan by Pakistani Navy while returning home;

(b) Usman Usman, allegedly abducted on 16 August 2012 from the Inayat Kalay Bazar (Market) in Tehsil Khar by the Pakistani Army and military secret service;

(c) Muhammad Maqsood Kiyani Nill, allegedly abducted on 22 September 2017 in Doli Tehsil Bagh by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA) while returning home from Muzaffarabad;

(d) Umar Safdar Nill, allegedly abducted on 28 January 2016 by three men of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA) who broke into his house at 5:30 p.m.;

(e) Muhammad Waseem, allegedly abducted in his temporal residence at Street no 11, Golra Railway station, Islamabad, on 10 March 2018 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(f) Ansar Ahmad Khan Nill, allegedly abducted at 6:00 a.m. on 20 June 2014 from his residence at PO Malot, Chanat, Bagh District, Dhirkot, Azad Kashmir, by seven members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(g) Nazir ul Islam Khan Nill, allegedly abducted in April 2011 by fifteen members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA) while raveling from Rawalpindi to Gujarat in Punjab;

(h) Ibrahim Shah Syed, allegedly abducted on 16 April 2015 at lunchtime by Pakistani Police. It is believed that Mr. Ibrahim Shah Syed is detained in an internment centre run by the Pakistani Army;

(i) Insaf Ali Dayo, allegedly abducted on 29 May 2019 at 11 a.m. from his tailoring shop at Maghani Shopping Centre, Larkana, District Larkana, Sindh by police team from Police Station Rehmatpur, along with agents from the intelligence agency dressed in uniforms and in plainclothes in white Vigo vehicle and reportedly taken to Rahmarpur Police Station;

(j) Mohammad Hassaan, allegedly abducted on 14 February 2020 at Qili Qambarani, Qambarani Road Quetta, Balochistan, by agents of the Inter-Service Intelligence ISI when buying household items;

(k) Salman Ali Saleem, allegedly abducted in the early morning of 7 May 2019 during a raid by agents of the Frontier Constabulary (FC) while offloading diesel from his car in Bolo town of Mand, Balochistan;

(l) Zakir Balochzahi, an Iranian national, allegedly abducted in October 2019 in Panjgur, district Panjgur, Balochistan, by agents of the Inter Service Intelligence ISI and reportedly taken into custody by intelligence officials from Chetkan town in Panjgur;

(m) Irfan Khan, allegedly arrested on 15 July 2017 at a checkpoint between Dera Ismail Khan District, Khyber Pakhtunkhwa and the Punjab Province by agents of the police and secret services dressed in plainclothes and taken to an unknown location;

(n) Ali Bakhtiyar, allegedly abducted on 13 February 2015 near Peer Umar Jan area of Panjgoor, Balochistan, by personnel of Frontier Corps (FC) and secret agencies of Pakistan;

(o) Zia Ul Islam, allegedly arrested on 6 March 2015 in Islamabad by personnel of the Pakistani Secret Services dressed in plainclothes and driven to an unknown location;

(p) Sheraz Khan allegedly abducted on 17 December 2018 in Khyber Agency, Peshawar, by agents of Pakistani Security agencies and military personnel;

(q) A minor, allegedly arrested on 14 April 2013 at the Student Welfare Hostel Danish Abad, Peshawar, Khyber Pakhtunkhwa, by agents of the Pakistani Military Service and reportedly driven to Satta District Kurram Prison. It is believed that he is being held in an internment centre at Lakki Marwat district of Khyber Pakhtunkhwa run by Pakistan Army since 16 March 2019;

(r) Hassan Ali, allegedly abducted on 28 January 2010 from his residence at Mohala Kowz Plow Postoffice Zirakhaila Chungi Swat by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(s) Mohabat Shah, allegedly abducted on 2 February 2014 from Korangi Industrial Area Bilal Kaloni Karachi by two members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA) in plainclothes with Ranger vehicles while returning to his carriage;

(t) Arbistan, allegedly abducted on 2 October 2014 from Ashraf Road Balahasar Hashat Naghri Peshawar by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA) after exiting the mosque following the conclusion of Fajr prayers;

(u) Sarzameen Khan, allegedly abducted on 4 October 2014 from Ishrangri Pull Peshawar by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA) while working at Ashangari Bridge;

(v) Rehman Ullah, allegedly arrested on 25 April 2017 in his residence at Alingar, Tehsil Lakray, District Mohammed Agency by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(w) Muhammad Shahbaz, allegedly abducted on 19 December 2014 from his residence near Fire Brigade Line No. 2 Mohala Sunare Town Faisalabad by 15 members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA) in black uniforms;

(x) Muhammad Imran Khan, allegedly abducted on 7 October 2016 near his residence at PO Abbaspur, Polas, Tehsil Abbaspur, District Poonch Azad, Kashmir, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(y) Ali Khan, allegedly abducted on 5 September 2011 around 6:00 a.m. from room No. 6, 2nd floor of Amir Plaza, Dalazak road, Peshawar, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(z) Baloch Khan, allegedly arrested on 17 January 2019 around 5:00 a.m. in the house of a person associated with him in Balochabad Mand, District Kech, Balochistan, by Frontier Corps while he was sleeping when the house was raided by Pakistani military;

(aa) Nill Muslim, allegedly abducted on 4 May 2013 from a hospital in Turbat city, Kech, Balochistan, Pakistan by Pakistani Inter-Services Intelligence;

(bb) Hizbullah Nill, allegedly abducted on 14 February 2020 while walking along the main road in Qili Qambarni, Qambarani Road Quetta, Balochistan, along with a person associated with him by Pakistani Inter-Services Intelligence in two vehicles while they were buying groceries;

(cc) Jahanzaib Nill, allegedly abducted on 3 May 2016 from his residence in Qili Qambarani, Qambarani Road Quetta, Balochistan by agents of the Pakistani Inter-Services Intelligence accompanied by Frontier Corps;

(dd) Fazil Rehman, allegedly abducted on 20 May 2010 from his residence at Alankinar, Shinwari Bahadur Kaly Tehsil Apar Mohmand District Mohmand Agency by two members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(ee) Talha Talha, allegedly arrested in 2014 in Peshawar City, Khyber Pakhtunkhwa, by agents of the secret service dressed in plainclothes and taken away in a car to an unknown destination;

(ff) Imran Satti, allegedly abducted on 28 August 2016 at 6:30 a.m. from Sanch Dak Khana Khas, Tehsil Muree, District Rawalpindi by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(gg) Sadam Khan, allegedly abducted on 24 February 2017 at 06:30 p.m. from his residence at Dilazakh Road, Fatuabul Rahima, Peshawar by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(hh) Arshad Ahmad, allegedly abducted on 21 May 2014 from Hanna Vally, near staff college, Quetta, Balochistan, by agents of the Pakistani military secret service;

(ii) Abdul Qadir, allegedly abducted on 5 May 2014 in front of Saleem Hotel at Kuchlagh Bazaar, Balochistan, by masked individuals suspected to belong to the Pakistani military intelligence;

(jj) Insaaf Ali Dabo, allegedly abducted on 28 May 2017 from Mulghai Centre, Nazar Muhalla Main Road, Centennial Hall, Larkana by three police officers in uniform and three individuals in plainclothes in a white Vigo car with a blue siren;

(kk) Hafiz Hassaan Akbar, allegedly abducted on 19 October 2015 from Faizan Plaza, Committee Chowk, Marri Road, Rawalpindi, by agents of the Counter-Terrorism Department connected with the Pakistani military secret service.

Russian Federation

9. The Working Group transmitted 23 cases to the Government, concerning:

(a) Yong-In Woo, was last heard from in a letter from South Sakhalin, located in the present day Russian Federation, in June 1950, just before the outbreak of the Korean War;

(b) I-Geun Kim, was last heard from in a letter from South Sakhalin, located in the present day Russian Federation, in June 1950, just before the outbreak of the Korean War;

(c) Yun-Gap Si, was last heard from in a letter from South Sakhalin, located in the present day Russian Federation, in June 1950, just before the outbreak of the Korean War;

(d) Ok-Dong Park, was last heard from in a letter from South Sakhalin, located in the present day Russian Federation, in June 1950, just before the outbreak of the Korean War;

(e) Young-Sul Park, was last heard from in a letter from South Sakhalin, located in the present day Russian Federation, in June 1950, just before the outbreak of the Korean War;

(f) Byeong-Seon Kim, was last heard from in a letter from South Sakhalin, located in the present day Russian Federation, in June 1950, just before the outbreak of the Korean War;

(g) Seong-Hak Park, was last heard from in a letter from South Sakhalin, located in the present day Russian Federation, in June 1950, just before the outbreak of the Korean War;

(h) Man-Dong Kim, was last heard from in a letter from South Sakhalin, located in the present day Russian Federation, in June 1950, just before the outbreak of the Korean War;

(i) Gui-Yong Yoo, was last heard from in a letter from South Sakhalin, located in the present day Russian Federation, in June 1950, just before the outbreak of the Korean War;

(j) Seong-I Baek, was last heard from in a letter from South Sakhalin, located in the present day Russian Federation, in June 1950, just before the outbreak of the Korean War;

(k) Seok-Nam Yoon, was last heard from in a letter from South Sakhalin, located in the present day Russian Federation, in June 1950, just before the outbreak of the Korean War;

(l) Gyu-Bong Kim, was last heard from in a letter from South Sakhalin, located in the present day Russian Federation, in June 1950, just before the outbreak of the Korean War;

(m) Sang-Mun Choi, was last heard from in a letter from South Sakhalin, located in the present day Russian Federation, in June 1950, just before the outbreak of the Korean War;

(n) Ok-Seong Bae, was last heard from in a letter from South Sakhalin, located in the present day Russian Federation, in June 1950, just before the outbreak of the Korean War;

(o) Yun-Ok Do, was last heard from in a letter from South Sakhalin, located in the present day Russian Federation, in June 1950, just before the outbreak of the Korean War;

(p) Sergei Remenyuk, allegedly abducted on 15 June 2016 by armed groups associated with the self-proclaimed 'Donetsk people's republic' in the area of Mnogopolye, Donetsk. It is reported that he was transferred to the city of Rostov in the territory of the Russian Federation shortly after the abduction¹;

(q) Adam Medov, allegedly arrested on 15 June 2004 by a group of armed men associated with the Federal Security Service in Karabulak;

(r) Sayd-Salekh Ibragimov, allegedly arrested on 20 October 2009 by special agents of the Ministry of the Interior during a raid on his house in Goyty village;

(s) Khizir Tepsurkayev, allegedly arrested on 27 August 2001 by a group of Russian servicemen from military unit no. 6779 that was participating in a special operation in Urus-Martan;

(t) Aindi Dzhabayev, allegedly arrested on 8 September 2002 by armed military officers in a raid on his home in Urus Martan;

(u) Dzhamalayl Yanayev, allegedly arrested on 28 December 2004 at Beslan Airport by two armed men wearing camouflage uniforms allegedly affiliated with the Regional Department for Combating Organized Crime;

(v) Adam Didayev, allegedly arrested on 6 December 2001 by approximately 20 armed masked men in camouflage uniforms in a raid on his house in Gekhi;

(w) Moul Usumov, allegedly arrested on 30 June 2001 by around 20 armed servicemen in camouflage uniforms with dogs during a raid on his house in Kurchaloy.

Saudi Arabia

10. The Working Group transmitted three cases to the Government, concerning:

(a) Mohammad Ali Saghir Manea, a Yemeni citizen, allegedly abducted from the streets of Jizan in Saudi Arabia on 21 December 2015 by the military police;

(b) Suleiman Ali Hussein Salim Suleiman, a Yemeni citizen, allegedly abducted from the streets of Jizan in Saudi Arabia on 21 December 2015 by the military police;

(c) Mohd Monzer Al Imam, a Syrian citizen, allegedly arrested between his place of residence and his workplace at Hashem contracting & trading in 3225 Turki Ibn Abdullah Al Saud, Sulaimaniyah, Riyadh, Saudi Arabia, on 14 August 2018 by Homeland Security agents.

¹ In accordance with its methods of work, the Working Group transmitted a copy of the case to the Government of Ukraine and the self-proclaimed 'Donetsk people's republic' as a non-State actor. The Working Group stresses that the case addressed to the self-proclaimed 'Donetsk people's republic' does not in any way imply the expression of any opinion concerning the legal status of any territory, city or area, or of its authorities.

Sri Lanka

11. The Working Group transmitted 56 cases to the Government, concerning:

(a) Puniyamoorthi Palanimuthu, allegedly abducted on 5 September 1990 from Vantharamoolai Eastern University Refugee Camp, Batticaloe, Eastern Province, Sri Lanka, by members of the Sri Lankan Army;

(b) Vincent Mersiyaas, allegedly disappeared on 26 November 2006 near Vavuniya Town and believed to have been abducted by the Sri Lankan Army;

(c) Vikneshvaran Suntharam, allegedly abducted on 25 December 2007 from his residence in Batticaloe District by individuals believed to be members of the Sri Lankan Army;

(d) Yogendran Siluvaimuthu, allegedly disappeared on 17 May 2009 after being brought from Mullaithivu to the Omanthai Camp by the Sri Lankan Army;

(e) Umunithambi Chinathambi, allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;

(f) Valipillai Chinathambi, allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;

(g) Thilaiyamma Ilaiyathambi, allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;

(h) Vijayakumar Kanahaiya, allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;

(i) Rameshkaran Kanapathipillai, allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;

(j) Sureshkaran Kanapathipillai allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;

(k) Thanapalan Kanapathipillai allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;

(l) Thangamma Kandhapan allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;

(m) Savundaram Kirubaratnam allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;

(n) Seenithambi Kumarvelu, allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;

(o) Suthaharan Rathnaiya allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;

(p) Kanapathipillai Thambipillai allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;

(q) Supulaxmi Thangavel, allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;

(r) Shanthimathi Vadivel, allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;

(s) Karunairasa Seyanthan, allegedly last seen on the Vadduvakal Bridge, Vadduvakal, Mullaitivu District, Northern Province being taken away by the Sri Lankan Army;

(t) Navaratnam Navendran, allegedly last seen on 10 March 2009 in Matthalan, Mullivaikyal, Mullaithivu District, Northern Province, Sri Lanka and believed to have been abducted by the Sri Lankan Army;

- (u) Sritharan Pararasasingham, allegedly last seen on 13 April 2009 in Pokkunai, Matthalan Mullivaikyal in the Mullaitivu District and believed to have been abducted by the Sri Lankan Army;
- (v) Nitharjini Rasamohan allegedly seen in April 2009 in Mullivaikyal, in the Mullaithivu District and believed to have been abducted by the Sri Lankan Army;
- (w) Rasendram Gajendran allegedly disappeared on 10 May 2009 in Mullivaikyal, Mullaithivu District, Northern Province and believed to have been abducted by the Sri Lankan Army;
- (x) Prasath Upulkumara Thupahi, allegedly abducted on 4 September 1989 from river in Rathgama, Poogoda, Olunagoda, Rathgama, Galle, Southern Province, by members of the Sri Lankan Army;
- (y) Muthaiah Muthukumar allegedly last seen on 5 September 1990 being taken away from Vantharamoolai Eastern University Refugee Camp, Batticaloe, Eastern Province, by the Army;
- (z) Vikneshwaran Nahaiya allegedly last seen on 5 September 1990 being taken away from Vantharamoolai Eastern University Refugee Camp, Batticaloe, Eastern Province, by the Army;
- (aa) Gunarathinam Nawaratnam allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;
- (bb) Mohansundari Paramakutty allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;
- (cc) Vinothini Perinbam allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;
- (dd) Ponammah Periyathambi allegedly abducted on 9 September 1990 in the village of Saturukondan by members of the Sri Lankan Army;
- (ee) Dathees Mahendran allegedly disappeared 13 March 2009 in the village of Vellamullivaikyal, Mullaithivu District, Northern Province and believed to have been abducted by the Sri Lankan Army;
- (ff) Chandrakumar Dharmarasi allegedly disappeared on 28 August 1993 from Vantharamoolai, Batticaloe, Eastern Province and believed to have been abducted by the Sri Lankan Army;
- (gg) Balasubramainiyam Naheshwaran allegedly disappeared on 20 May 1996 from Chenkaladi, Batticaloe district, Eastern Province and believed to have been abducted by the Sri Lankan Army;
- (hh) Prakalathan Srikaneshamoorthi, allegedly disappeared on 10 June 1993 in Batticaloe, Eastern Province, and believed to have been abducted by the Sri Lankan Army;
- (ii) Sivanlavan Seevarathinam allegedly disappeared on 6 October 2009 in Batticaloe District, Eastern Province, and believed to have been abducted by the Sri Lankan Army;
- (jj) Sooriyakumar Dharmarasi allegedly disappeared on 6 March 2001 and believed to have been abducted by the Sri Lankan Army;
- (kk) Niroshan Joseph, allegedly abducted on 18 January 2009 from Velam Mulivaikal, Mullaitivu district, by the Sri Lankan Army;
- (ll) Thiyananth Yogendran allegedly abducted on 21 March 2009, in Pudukudirippu, in the Mullaitivu District and Northern Province by the Sri Lankan Army;
- (mm) Joyal Sivachandru allegedly abducted on 21 April 2009, in the Mullaitivu District, Northern Province of Sri Lanka by the Sri Lankan Army;
- (nn) Sivaranjan Sinnarasa allegedly abducted in August 2008, when leaving his residence in Paranthan, Killinochi District, Northern Province, by the Sri Lankan Army;

(oo) Shantha Saundra Hennadige allegedly abducted on 15 November 1989 from Kotagoda, Hungandeniya, Mathara District, Southern Province, Sri Lanka, by the Sri Lankan Army;

(pp) Thivanesan Santhirakumar allegedly abducted on 14 October 2008 from his residence in Kovil Puliyankulam, Velankulam, Vanuniya, Northern Province, by the Sri Lankan Army;

(qq) Priyantha Vijesinghe Ranepura Hevage allegedly abducted on 15 March 1989 from Weliketiya, Mathara District, Southern Province, Sri Lanka by the Sri Lankan Army;

(rr) Nagaratnam Subatheepan allegedly last seen on 1 March 2009 and is believed to have later been abducted by the Sri Lankan Army;

(ss) Upali Lawransuhewage allegedly abducted on 30 November 1989 from Madamwella, Dewinuwara, Mathara District, Southern Province, Sri Lanka, by the Sri Lankan Army;

(tt) Anton Kovinthisamy allegedly abducted on 6 October 2008 in Vavuniya, between Poovarasankulam and Thalikulam, Northern Province, Sri Lanka by the Sri Lankan Army;

(uu) Parameswaran Kirushnan allegedly last seen in 2009 in Iranaipalai, Puthukudiypu (Mullaithivu District) and believed to have later been abducted by the Army;

(vv) Piratheepan Kanagaratnam allegedly disappeared on 23 February 2009 from Pokkunai, Mullaithivu District and believed to have been abducted by the Sri Lankan Army;

(ww) Kajatheepan Kanagaratnam allegedly disappeared on 1 March 2009 from Matthalan, Mullaithivu District and is believed to have been abducted by the Sri Lankan Army;

(xx) Jeevananthini Kanakarathnam allegedly abducted on 12 May 2009, from Mullivaikkal, Mullaithivu District, Northern Province by the Sri Lankan Army;

(yy) Arutsan Muthulingam allegedly disappeared on 24 February 2009 from Ambalavan, Pokkanai, Mullaithivu District, Northern Province and is believed to have been abducted by the Sri Lankan Army;

(zz) Jeyamani Thushyanthan allegedly last seen in Mullikulam Mannar District, Northern Province and believed to have been abducted by the Sri Lankan Army;

(aaa) Jeyamani Sasiharan, allegedly last seen on 10 April 2009 and believed to have later been abducted by the Sri Lankan Army;

(bbb) Chandrasena Charlis Silva allegedly abducted on 2 November 1990 near the Beruwla Buddhist Centre, Kalutara District, Western Province, Sri Lanka by unidentified individuals believed to be members of the Army;

(ccc) Navaraththinam Aarumugam, allegedly abducted on 24 June 2009 from Manatchchenai, Poththuvil, Ampara district, Eastern Province, Sri Lanka by unidentified individuals believed to be linked to the government;

(ddd) Manogaran Aarumugam, allegedly abducted on 24 June 2009 from Manatchchenai, Poththuvil, Ampara district, Eastern Province, Sri Lanka by unidentified individuals believed to be linked to the government.

Syrian Arab Republic

12. The Working Group transmitted 8 cases to the Government, concerning:

(a) Abdulhamid Alsalam, allegedly arrested on 27 October 2012 by Air Force Security agents in a raid on his home;

(b) Aiman Alnemr, allegedly arrested on 29 August 2014 when he turned himself in at the Political Security branch in Hama town;

- (c) Hussein Alnemr, allegedly arrested on 21 February 2014 by the Syrian security forces in a raid on his home;
- (d) Ahmad Dahhan, allegedly arrested on 7 March 2012 by agents affiliated with the Palestine Branch in al Salehiya area of Damascus;
- (e) Wardan Alnemr, allegedly arrested on 1 May 2013 by three agents of the Military Security Branch in a raid on Al-Dahra neighborhood;
- (f) Moussa Al Allawi, allegedly arrested on 12 July 2012 by Military Police units in Qaboun;
- (g) Imad Al Ammar, allegedly abducted on 11 March 2012 by agents of the Syrian Military Intelligence Services following a raid on his village;
- (h) Alaa Al Ammar, allegedly abducted on 27 November 2012 by the Syrian Military Intelligence at a checkpoint near the train station of Mheen town.

Annex II

[Spanish only]

General allegations

Colombia

1. El Grupo de Trabajo recibió información de fuentes fidedignas sobre obstáculos encontrados en la aplicación de la Declaración sobre la Protección de Todas las Personas contra las Desapariciones Forzadas en Colombia. La presente alegación general se enfoca en el riesgo que el inicio de obras de dragado del estero de San Antonio puede generar en las posibilidades de hallar a personas desaparecidas, cuyos cuerpos habrían sido dispuestos en esa zona.
2. De acuerdo a la información recibida, las obras se enmarcan en un proyecto suscrito entre el Distrito de Buenaventura y el Instituto Nacional de Vías –INVIAS–, y consisten en ampliar la profundidad en el estero para que la zona de marea baja sea navegable para los barcos de cabotaje. Aunque la obra mejora las condiciones de movilidad para las comunidades, de acuerdo a la alegación también puede ocasionar daño en los lugares de disposición de los cuerpos que fueron arrojados u ocultos en la zona del estero, en lugares conocidos por la comunidad como acuafosas y, en consecuencia, destruir los cuerpos allí ocultos.
3. Según información suministrada por las fuentes, desde el año 2000 se ha documentado la práctica de ocultamiento en las acuafosas de los cuerpos de personas desaparecidas forzosamente por acción de organizaciones armadas ilegales. Es así que se advierte que habría indicios fuertes para afirmar que en el Estero de San Antonio yacen cuerpos de personas desaparecidas a las que sus familias están buscando.
4. De acuerdo a la información recibida, es conocida la existencia de lugares de disposición de cuerpos en el estero San Antonio y, debido a sus dimensiones de recorrido es una zona compleja y extensa para la búsqueda de personas dadas por desaparecidas. La zona, de seis kilómetros, va desde el barrio Muro Yusti, Puente Nayero, la Playita, Alfonso López, Alberto Lleras Camargo, Palo seco, Cocal, Kennedy, San Luis, San Francisco, Juan XXIII, Pampa linda, Olímpico, el Cristal, Colón hasta Antonio Nariño.
5. Según las fuentes, en caso de adelantarse las operaciones del proyecto sin realizar previamente la búsqueda de los cuerpos arrojados al estero, se teme la inminente pérdida de los cuerpos y la evidencia, con lo cual se destruye cualquier posibilidad de hallazgo y cese de la incertidumbre. Las operaciones de dragado, se sostiene, ocasionan por sí mismas un deterioro en los cuerpos que puede conducir a la pérdida de estructuras óseas que contienen material genético que permitiría su identificación así como otras evidencias del hecho que pueda encontrarse en el lugar.
6. De acuerdo a la información recibida por el Grupo de Trabajo, las condiciones del suelo y el clima del estero San Antonio, al igual que los fenómenos ocasionados por los flujos de las mareas podría haber hecho que las evidencias se hayan perdido o deteriorado, así que cualquier acción externa, como la del dragado, sería perjudicial para obtener respuesta y garantizar los derechos a la verdad, la justicia, la reparación y la no repetición para los familiares de los desaparecidos.
7. Las fuentes sostienen que no se han llevado adelante evaluaciones del riesgo que genera el dragado en las búsquedas ni se han adoptado medidas urgentes para mitigarlo y, de esta manera, proteger los derechos de las personas desaparecidas y sus familias. Asimismo reclaman el establecimiento de un plan de acción que garantice el derecho de los familiares de los desaparecidos a la búsqueda de sus seres queridos en el estero de San Antonio.

Annex III

[French and English only]

Replies to general allegations

China

1. On 12 June 2020, the Government replied to the general allegation transmitted after the 119th session (A/HRC/WGEID/119/1, annex I).

Legislation and practice regarding the *liuzhi* (supervision) system

Legislation regarding the *liuzhi* supervision system

2. First, there are conditions for the use of *liuzhi* supervision. According to article 22 of the Supervision Law of the People's Republic of China, the conditions specify that if a person under investigation is suspected of corruption, bribery, dereliction of duty, malfeasance in office, or any other serious duty-related violation or crime, and a supervision body has obtained some facts and evidence on the violation or crime but needs to conduct further investigation of important issues, the person may be detained at a specific place in any of the following circumstances: 1. if the case in question is particularly important or complex; 2. if there is a risk of flight or suicide; 3. if there is a risk of collusion of suspects' confessions or of falsifications, cover-ups or destruction of evidence; or 4. if there is the possibility of other acts that may obstruct the investigation. In addition, the supervision body may apply *liuzhi* supervision in accordance with the above provisions in the case of persons suspected of crimes involving bribery or actions taken in collusion in the performance of work duties.

3. Secondly, there is the examination and approval procedure, and also the department responsible for the *liuzhi* supervision measure. Under the first paragraph of article 43 of the Supervision Law, when supervision bodies adopt measures of *liuzhi* supervision, the measures must be the subject of joint consideration and a decision taken collectively by the body's directors. *Liuzhi* supervision measures adopted by supervision bodies below the level of multiple-district cities must be reported for approval to the supervision body at the next higher level. The provincial supervision body reports the measures for the record to the National Supervisory Commission.

4. Thirdly, there are procedural requirements for taking *liuzhi* supervision measures. Article 41 of the Supervision Law specifies that investigators who take such investigative measures must, in accordance with the regulations, produce certificates adopted by at least two persons, issued in writing and sealed and signed by the relevant persons.

5. Fourthly, there is a legal obligation of notification. Article 44 (1) of the Supervision Law stipulates that the employers and family members of persons under investigation for whom *liuzhi* supervision measures have been adopted must be notified within 24 hours, unless there is the possibility of the destruction or falsification of evidence, witness tampering, collusion of suspects' confessions or other circumstances involving obstruction of the investigation. Once circumstances of obstruction of an investigation no longer exist, the person's employer and family must be notified immediately.

6. Fifth, there is a limit on the length of *liuzhi* supervision. Article 43 (2) of the Supervision Law specifies that the period of *liuzhi* supervision must not exceed three months. In exceptional circumstances, it may be extended once, and the extension must not exceed three months. If the measure is taken by a supervision body below the provincial level, then the extension must be reported for approval to the next higher level. If a supervision body finds that a supervision measure has been taken improperly, it must promptly rescind it.

7. Sixth, there are the guarantees of the rights of persons placed under *liuzhi* supervision. Articles 40, 41 and 44 of the Supervision Law stipulate that the supervision body must provide guarantees for the diet, rest and safety of persons placed under *liuzhi* supervision and

provide them with medical services. When they are interrogated, interrogation must take place at reasonable time and for a reasonable duration and the record of the interrogation must be read and signed by the person who is interrogated. It is strictly prohibited to use threats, lures, cheating or other illegal means to collect evidence or to insult, beat, scold or abuse persons under investigation or others involved in a case, or to use corporal punishment, or hidden forms of corporal punishment, against them. Investigators, when questioning, searching, sealing or impounding evidence and otherwise conducting important work to collect evidence, must make audio and video recordings of the entire process and keep them for reference. These provisions all help to protect the legal rights of persons subjected to *liuzhi* supervision.

8. Seventh, in the event of illegal *liuzhi* supervision, there are ways to remedy the situation and establish responsibilities. Articles 60, 65 and 67 of the Supervision Law establish that if the legal period of *liuzhi* supervision is exceeded and the supervision body and its staff members fail to remove the *liuzhi* supervision measure, the persons under investigation and their close relatives have the right to appeal to the supervision body or even to apply for review by a supervision body at a higher level, and if the supervision body and its staff members take *liuzhi* supervision measures in violation of the regulations, the leaders who bear responsibility and the staff members who are directly responsible must be dealt with according to the law. At the same time, if the supervision body, its staff and the staff members directly responsible, in the course of their duties, violate the rights and interests of citizens, legal entities or other organizations or cause damages, the latter are entitled to compensation from the State, in accordance with the law.

9. Eighth, there is an organic connection between the supervision system and the criminal procedure system. Article 170 of the Criminal Procedure Law of the People's Republic of China makes provision for a conversion between *liuzhi* supervision measures and criminal coercive measures. For cases that have been transferred for prosecution by a supervision body when *liuzhi* supervision measures have already been taken, the people's procuratorate must first detain the criminal suspect, at which time the *liuzhi* supervision measures are automatically lifted. The people's procuratorate then must make a decision within 10 days whether to proceed with the person's arrest, place the person on bail or assign the person to residential surveillance. Article 44 (3) of the Supervision Law establishes that the period under *liuzhi* supervision is to be deducted from the sentence. Once persons subjected to *liuzhi* supervision are transferred as suspects to a judicial body, if they are sentenced, in accordance with the law, to public surveillance, criminal detention or fixed-term imprisonment, one day of supervision is considered equivalent to two days of public surveillance, or to one day of criminal detention or fixed-term imprisonment.

10. After the adoption of the Supervision Law, the National Supervisory Commission issued a series of regulations to strengthen the supervision and administration of the use of *liuzhi* supervision.

The *liuzhi* supervision system in practice

11. Since the reform of the national supervision system, the supervision bodies at all levels have made use, in accordance with the law, of *liuzhi* supervision measures, with strict compliance with the Supervision Law and the relevant supporting regulations. First, they have fully understood the conditions for the implementation of such measures and have strictly abided by the legal limits on the length of *liuzhi* supervision. Secondly, they have acted strictly in accordance with the examination and approval mandates in implementing, extending and ending supervision measures and they have reported such measures to the higher authorities for the purposes of approval or record-keeping, and they have rigorously carried out the approval and filing procedures when required. Third, they have strictly implemented the relevant procedures, for example informing persons subjected to the *liuzhi* supervision measures of their rights and obligations, keeping their employers and family members informed and issuing the relevant legal documents, in accordance with the law, to protect their right to be informed. Fourth, in implementing the *liuzhi* supervision measures, they have guaranteed the legal rights of the persons subjected to supervision, with the relevant departments within the supervision bodies monitoring the entire process. Fifth, the interrogation of persons subjected to *liuzhi* supervision measures has taken place with strict

application of the relevant rules, with video and audio recordings of the entire interrogation process.

12. Zhejiang Province, as a pilot area for the reform of the national supervision system, attaches great importance to adopting, in accordance with the law and legal standards, various investigation measures, including *liuzhi* supervision. The Zhejiang Province Supervisory Commission drew up and adopted the Rules for the Operation of Supervision in Zhejiang Province (for trial implementation), the Code of Conduct for the Staff of Discipline Inspection and Supervision Bodies in Zhejiang Province and the Operational Guidelines for Supervision Measures in Zhejiang Province (for trial implementation), providing guidance for the supervision bodies in the whole province to adopt investigation measures, in accordance with the law, including *liuzhi* supervision measures. In practice, the supervision bodies of the entire province strictly follow the relevant provisions of the *liuzhi* supervision measures in this system and explore the possibility of establishing a supervision mechanism in which the supervision bodies issue decisions on *liuzhi* supervision stays while the public security bodies are responsible for management and security, thus ensuring that they have clearly defined responsibilities and the departments responsible for case supervision and management oversee the whole supervision process. At the same time, a special department has been set up to receive complaints and accusations of excessive periods of *liuzhi* supervision or infringement of the legal rights of persons subjected to supervision, so as to fully protect their legal rights.

13. During the pilot period, from January 2017 to the end of March 2018, the supervision bodies of the whole province took *liuzhi* supervision measures for 343 persons under investigation, with an average length of stay of 44.67 days, the longest being 181 days and the shortest being 2 days. The length of the measures did not exceed the statutory time limit of 6 months, and in all cases the families of the persons subjected to the *liuzhi* supervision were informed. There was no ill-treatment of the persons in question.

14. The reform of the national supervision system in China has undergone a sound pilot phase and has been the subject of a rigorous legislative process. Supervision bodies at all levels, in strict accordance with the Supervision Law and the mandate given by the legislature, have overseen all public officials exercising public power, have investigated violations and crimes in the performance of their duties and have carried out work to build up good governance and to combat corruption, with good results. *Liuzhi* supervised stays are one of the statutory supervision measures provided by the Supervision Law and do not constitute secret detention. Their applicable conditions, examination and approval procedures, time limits and the protection of the rights of the persons subjected to such supervision are all openly and clearly stipulated by law.

Morocco

15. On 17 June 2020, The Government of Morocco provided the following response to the general allegation transmitted by the Working Group on 17 April 2020 (A/HRC/WGEID/120/1, annex I).

Observations concernant l'allégation générale du Groupe de travail sur les disparitions forcées ou involontaires

16. Faisant suite à la Note verbale du 17 avril 2020 du Groupe de travail sur les disparitions forcées ou involontaires (GTDFI) concernant une allégation générale relative aux disparitions forcées ou involontaires au Maroc, les autorités marocaines font part de leurs observations à cet égard et demandent leur publication en intégralité dans le rapport de la 122^{ème} session du Groupe (du 21 au 30 septembre 2020) et qu'il y soit fait référence dans le prochain rapport annuel du Groupe de travail qui sera présenté au Conseil des droits de l'homme lors de sa 45^{ème} session.

17. Les autorités marocaines rappellent préalablement qu'elles ont toujours veillé à entretenir un cadre d'interaction positive et constructive avec le Groupe de travail depuis de

très nombreuses années, ce qui lui a d'ailleurs permis de suivre de près tous les développements liés au traitement du dossier des violations graves du passé au Maroc. Les autorités marocaines se félicitaient que la démarche du Groupe de travail s'inscrivait initialement dans une démarche d'accompagnement des autorités dans leurs efforts dans le cadre du processus de justice transitionnelle engagé courageusement et avec clairvoyance au Maroc et porté au plus haut niveau de l'Etat.

18. Durant plusieurs années, les autorités ont eu la certitude que le Groupe de travail mesurait l'ampleur de ce processus et se réjouissait du cadre d'interaction basé sur la bonne foi et une véritable volonté de compréhension des spécificités de l'expérience marocaine comme l'ont démontré différentes rencontres entre le Groupe de travail et des délégations officielles de haut niveau. Dans ce contexte, les autorités avaient invité le Groupe de travail à effectuer une visite au Royaume en 2009 et pour rappel, elles avaient accueilli favorablement ses recommandations formulées à l'issue de cette visite considérant que ces recommandations soutenaient le travail des autorités et des autres parties prenantes. Une interaction qui s'est poursuivie dans le cadre du rapport de suivi de la visite en 2013.

19. Dans cet esprit de coopération, des délégations officielles de haut-niveau ont rencontré le Groupe en marge des 114^{ème}, 115^{ème}, 116^{ème} et 119^{ème} sessions. L'engagement stratégique et irréversible du Royaume en matière de droits de l'homme a été réitéré à chaque fois.

20. Des discussions franches et constructives se sont également tenues en marge de ces rencontres qui ont porté sur les cas toujours en instance devant le Groupe. A ce propos, les autorités marocaines rappellent qu'aucune expérience dans le monde ne s'est révélée parfaite au regard des grands principes sous-jacents à la justice transitionnelle et que les différentes expériences connues à travers le monde, ont toutes fait face à des difficultés objectives et ne dépendant pas de la volonté de l'Etat.

21. Dans ce contexte, les autorités marocaines s'interrogent sur le bienfondé de cette allégation générale. En effet, l'allégation générale fait délibérément abstraction des mérites du processus de justice transitionnelle marocain. Celle-ci contredit l'appréciation du Groupe de travail lui-même auparavant qui avait, à maintes reprises, expressément salué l'expérience marocaine et considéré qu'elle « devait servir de modèle à d'autres Etats ... » (Para 87 du Rapport de Mission du GTDFI au Maroc en 2009). L'expérience marocaine de justice transitionnelle avait également été appréciée par plusieurs autres mécanismes onusiens ou experts internationaux reconnus dans le monde entier sur les questions de justice transitionnelle.

22. En outre, au niveau national, il convient de souligner que le processus a été accueilli favorablement par l'ensemble des parties prenantes. En effet, l'une des spécificités réside dans le consensus social et politique national qui a pris forme entre les différentes parties prenantes, y compris et surtout les organisations non gouvernementales, les organisations syndicales, les partis politiques de tous bords qui a permis de garantir la réussite du processus initié dans un contexte d'ouverture politique et de transition démocratique.

23. Aussi, il convient également de souligner que l'ensemble du processus a été porté par des représentants des victimes et des défenseurs des droits de l'homme, lesquels étaient parties prenantes à part entière au processus et n'ont jamais cessé d'être impliqués directement. La plupart des membres de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) étaient d'anciennes victimes des violations graves des droits de l'homme. Ce processus appuyé par Sa Majesté le Roi et l'ensemble des forces sociales et politiques, a été conçu et mené de manière souveraine, volontaire et indépendante.

24. Il convient de relever que l'expérience marocaine s'est inspirée d'autres expériences établissant des Commissions de vérité constituées sur les principes et standards internationaux en matière de justice transitionnelle, sachant que l'expérience marocaine a intégré des dimensions inédites. L'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle, est la première dans son genre dans la région. C'est aussi la première à être menée à la faveur d'une transition pacifique.

Le droit à la vérité dans le processus de justice transitionnelle

25. De par sa nature, ses missions et ses attributions, l'IER relève incontestablement des commissions communément appelées commissions de vérité et créées dans un contexte de justice transitionnelle. Elle a été mandatée pour élucider les cas de violations graves des droits de l'homme commises au Maroc durant la période allant de 1956 à 1999.

26. Aussi, les autorités marocaines par les présentes observations rejettent catégoriquement toute tentative visant à discréditer son processus de justice transitionnelle ou visant à dénaturer les faits, les acquis et les résultats tangibles obtenus dans le cadre de la recherche de la Vérité et dans le cadre de la réparation et des compensations.

27. En particulier, les autorités marocaines déplorent le fait que le Groupe de travail relaie dans ses termes la revendication de la source à créer un « mécanisme national chargé du parachèvement de la vérité ». Les autorités expriment leur étonnement au regard du fait que le Groupe de travail ait cru devoir préciser que ces « revendications sont appuyées par (ses) recommandations » alors que ni son rapport de mission de 2009, ni dans son rapport de suivi de 2013 relatif à l'évaluation de la mise en oeuvre de ses recommandations ne font mention à cette revendication.

28. Aussi, au-delà de cette appréciation générale, les allégations rapportées dans l'allégation générale adressée aux autorités sont contestables à différents égards. L'Allégation générale nie la réussite de l'expérience marocaine de justice transitionnelle et a fortiori l'ère nouvelle qu'elle a générée et les implications concrètes en matière de protection des droits de l'homme qu'elle a suscitées, notamment au regard des différents processus de réformes législatives et institutionnelles du début des années deux mille, puis dans le cadre de la Constitution du 1er juillet 2011.

29. L'IER a disposé de 23 mois pour examiner une période de 43 ans s'étalant du début de l'indépendance jusqu'à la création de la Commission Indépendante d'Arbitrage. Son mandat a couvert l'ensemble des violations graves, massives et/ou systématiques des droits humains : les disparitions forcées, la détention arbitraire, l'atteinte au droit à la vie, la torture, l'exil forcé, et l'usage disproportionné et excessif de la force publique lors de mouvements sociaux de protestation.

30. Parmi les particularités de l'expérience marocaine, l'Instance elle-même a élaboré ses statuts, approuvés par Dahir du 10 avril 2004, qui ont précisé et détaillé les missions dont elle est investie, les violations objet de son mandat et les modalités d'organisation de son travail. Elle a eu également le pouvoir d'accorder directement des réparations aux victimes et leurs ayants droit.

31. L'approche genre a été retenue par l'IER comme une option méthodologique transversale à tous ses domaines d'intervention. Cela a impliqué l'examen minutieux des violations subies par les femmes dans leur spécificité, des préjudices qui en ont découlé, de leur expérience particulière et de leur rôle dans la lutte contre les violations. Il s'agissait en outre de qualifier ces violations, de déterminer leurs séquelles et des mesures susceptibles de garantir la non-répétition.

32. Dans ce cadre, le Maroc a oeuvré pour la reconnaissance des violations graves et systématique du passé, l'élucidation du sort des victimes, la réparation des préjudices subis, puis la réhabilitation médicale et psychologique, la réinsertion sociale tout en prenant de véritables mesures de protection et de non-répétition.

33. Les autorités marocaines tiennent par ailleurs à rappeler que le dispositif institutionnel de justice transitionnelle mis en place a été conçu comme un mécanisme extrajudiciaire pour déterminer la responsabilité de l'État et de ses organes, et non les responsabilités individuelles, et ce, dans une logique de consolidation des réformes et de réconciliation.

34. Ce processus n'a pour autant nullement exclu le droit des victimes, de leurs familles ou ayants de leur droit de recourir à la justice. Il convient de relever d'ailleurs qu'il n'a pas été question d'adopter des lois d'amnistie de nature à favoriser l'impunité des agents publics impliqués à cette époque, ni chercher à instituer de prescription des violations.

35. Le choix d'écarter les responsabilités individuelles s'est basé non pas sur une volonté de soustraire les responsables des violations à leur responsabilité pénale, mais s'est basé sur une approche réaliste découlant d'ailleurs d'une approche comparée avec d'autres expériences de justice transitionnelle dans le monde qui ont montré leur limites sur ce sujet notamment au regard des preuves (soit de l'absence de preuve ou leur destruction).

36. L'établissement de la vérité est l'une des attributions essentielles de l'IER qui en constitue à la fois la base et l'objectif. Le droit à la vérité a en effet structuré le processus intégral de l'IER et du Comité de suivi, constituant une des dimensions ajoutées à la Commission Indépendante d'Arbitrage.

37. L'IER s'est employée à fournir les informations sur les causes des événements qui ont conduit aux violations graves de droits de l'homme, les raisons, les circonstances et les conditions de ces violations, les responsabilités de l'Etat et de ses organes et, en cas de décès ou de disparition forcées, le sort des victimes. Aussi bien dans ses dimensions individuelles que collectives, le droit à la vérité n'a fait l'objet d'aucune restriction dans le travail de l'IER ni celui du Comité de suivi (installé par le CNDH pour suivre la mise en oeuvre des recommandations de l'IER).

38. L'IER a tout mis en oeuvre pour garantir pleinement et effectivement le droit à la vérité, à la fois dans sa dimension individuelle et collective. En révélant le sort des victimes de la disparition forcée et en identifiant les raisons des violations graves des droits de l'homme. L'IER s'était appliquée à mettre en oeuvre le droit à la vérité.

39. Les autorités marocaines soulignent également que le droit à la vérité dans le processus marocain de justice transitionnelle s'est notamment distingué par :

- l'indépendance totale des deux Instances mises en place dans ce cadre ;
- le fait que l'établissement des faits par ces mécanismes s'est basé sur la collecte des preuves provenant de différentes sources : les témoignages des victimes, les informations des ONG, les auditions et les informations émanant des autorités publiques, les visites effectuées dans les lieux de détention secrets, l'exhumation de restes humains, des analyses médico-légales ;
- la combinaison d'audition à huis clos et auditions publiques des victimes et des familles ;
- Le fait que le partage de ces données avec les familles et les ayants droit et la diffusion de l'ensemble de ces données a été largement permis en posant ainsi les bases pour la préservation de la mémoire et de la réhabilitation ;
- La place et le rôle des victimes elles-mêmes et/ou des familles dans les différentes étapes du processus de justice transitionnelle.

40. L'IER a rassemblé plus de 20000 témoignages personnels de victimes et de leurs familles. Ces témoignages constituent des archives précieuses et des ressources inestimables pour l'établissement de la vérité et la préservation de la mémoire.

41. L'IER a organisé un nombre important de conférences, de séminaires et d'auditions sur une multitude de questions essentielles pour comprendre le contexte des violations des droits de l'Homme au Maroc. Elle a tenu des audiences publiques afin de donner aux victimes une tribune pour partager leurs récits.

42. Concernant spécifiquement la disparition forcée, à l'issue du processus d'investigation conduit par l'IER, 742 cas ont été élucidés et clarifiés, à travers tous les moyens disponibles et reconnus, notamment les études contextuelles, les témoignages, les enquêtes et investigations, les registres institutionnels, les archives privées et publiques, les auditions et les analyses médico-légales. Ce nombre de cas dépasse largement les listes établies par les ONG et d'autres acteurs concernés.

43. Dans ce contexte les exhumations et les analyses médico-légales ont été réalisées dans le respect des garanties juridiques et judiciaires. Les jugements déclaratifs de décès ont été rendus par les tribunaux.

44. L'ensemble de ces données a été rendu public dans le cadre de la publication du rapport final de l'IER.

45. Le Comité de suivi, avec les mêmes moyens de procédure que l'IER, continue sa mission de parachèvement de la vérité concernant le sort des cas de disparition forcée restant non élucidés. Des éléments supplémentaires relatifs à l'ensemble des travaux du Comité de suivi, feront l'objet de communications ultérieures par le Conseil national des droits de l'homme.

Réparation des dommages individuels et collectifs

46. Dans le cadre de son mandat, l'IER a ouvert des dossiers individuels qui ont tous été instruits. Les cas relevant de la compétence matérielle et temporelle de l'Instance ont fait l'objet de décisions arbitrales d'indemnisation et de recommandations relatives à d'autres modalités de réparation, à savoir la réhabilitation médicale et psychologique, la réinsertion sociale et le règlement de la situation administrative et financière des victimes.

47. Aussi, dans le cadre de l'indemnisation financière, l'IER a établi des critères et des unités de compte, sur la base du type de violation subie, du principe d'égalité et de solidarité entre les victimes ayant souffert des mêmes violations, et de l'approche genre.

48. En ce qui concerne la réparation individuelle, le nombre total de victimes des violations graves des droits de l'Homme et des ayants droit, bénéficiaires de l'indemnisation financière, depuis la création de l'Instance d'arbitrage indépendante (IAI) en 1999 et de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), s'élève à ce jour à 27763 personnes, ayant bénéficié d'un montant de 1.929.778.728,80 de dirhams (soit 196.877.000 USD).

49. De plus, l'IER a recommandé que les victimes et les ayants droit bénéficient d'un système de couverture médicale. Le nombre global de cartes remis aux bénéficiaires, est de l'ordre de 8744 victimes et ayants droit.

50. Concernant la réinsertion sociale, l'IER a recommandé la réinsertion sociale pour certaines victimes et ayants droit ayant été incarcérés pendant de longues durées, et pour les enfants qui ont perdu leurs parents alors qu'ils étaient mineurs. A ce titre 1475 victimes et ayants droit ont bénéficié de la réinsertion sociale selon des différentes formes telles que l'intégration à la fonction publique, logement sociale, appui financier pour activité économique.

51. Concernant la régularisation de la situation administrative et financière, l'IER avait également recommandé la régularisation de la situation administrative et financière de certaines victimes licenciées de la fonction publique, en raison de leurs engagements politiques ou syndicaux. La situation administrative et financière de 393 victimes, a été réglée par les administrations concernées.

52. La réparation communautaire s'est basée sur l'approche droits humains et participative en consolidant l'implication effective des concernés et à tous les niveaux sur le genre en garantissant les intérêts des femmes et des groupes vulnérables, et le volet culturel en prenant en considération les spécificités culturelles régionales. Les projets de réparation communautaire ont été mis en oeuvre dans les régions où existaient des centres de détention irréguliers, ou ayant connu des événements sociaux suivis d'une marginalisation socio-économique. Le budget alloué aux programmes mis en place s'élève à ce jour à 159.799.892.00 DHS (soit 1.630.290.000 USD). Ces données ont été rendues publiques.

53. Le programme de réparation individuelle a été exécuté. Quant au programme de réparation communautaire, il est à ce jour très largement mis en oeuvre. Le Groupe de travail avait lui-même reconnu l'approche novatrice de l'IER en ce qui concerne la réparation communautaire dans son rapport de mission de 2009.

54. 39. Le Comité de suivi continue d'entretenir des relations étroites avec les victimes, les ayants droits pour les actions d'appui aussi bien à titre personnel que dans le cadre d'appui en raison de santé.

Mémoire, Histoire et Archives

55. La préservation de la mémoire, et son corollaire de garantie de non répétition, figurent clairement dans le mandat de l'IER. En effet, le Dahir établissant le mandat stipule que l'IER doit « recommander des mesures destinées à préserver la mémoire et garantir la non répétition des violations, remédier aux effets des violations et restaurer la confiance dans la primauté de la loi, et le respect des droits de l'homme » (article 9.6).

56. Tous les documents de référence encadrant le travail de l'IER (Recommandation du CCDH de 2003, Discours Royal d'installation, statuts publiés par Dahir) lui ont assigné, entre autres missions, celle de préserver la mémoire, cette préservation étant considérée comme une des composantes de la réparation mais aussi comme une des garanties de prévention de la répétition.

57. Au-delà du devoir de mémoire, l'IER a également contribué de manière importante à l'écriture de l'histoire du temps présent du Maroc, tout en s'interdisant de produire un récit unilatéral ni livrer une lecture définitive de l'histoire du Maroc récent.

58. L'IER a émis des recommandations portant sur la mémoire et l'histoire. Elle a notamment préconisé l'adoption d'une loi moderne sur les archives et la création d'un institut de recherches sur l'histoire du Maroc.

59. En partenariat avec des organismes publics et la société civile, le Comité de suivi (CNDH) poursuit le processus de préservation de la mémoire à travers la rénovation, la réhabilitation de certains anciens lieux de détention (notamment sous forme de musées), l'aménagement des cimetières à travers l'établissement de stèles commémoratives.

60. Dans le cadre de la préservation des archives, ont été remis à l'Institution nationale « Archives du Maroc » les archives de l'IER et de l'Instance Indépendante d'Arbitrage, comme il a été apporté l'appui nécessaire à cette même Institution notamment en vue de la promotion de l'archivage public relatif aux violations des droits de l'homme dans le passé.

61. Par ailleurs, toujours dans le contexte de la préservation de la mémoire, il y a lieu de souligner que 33 ouvrages relatifs aux dites violations du passé ont été publiés autour de différents thèmes, et de même ont été produits plusieurs films sur l'histoire contemporaine du Maroc. De surcroît, le CNDH a créé en son sein une unité chargée des études et recherches sur le thème « Histoire et Mémoire » au Maroc.

Réformes et garanties de non répétition

62. L'IER prévoyait dans son statut de proposer des recommandations en matière de réformes et de garanties de non répétition des violations graves des droits de l'homme. A ce titre dans son rapport final, elle a formulé des recommandations pertinentes au regard de la réforme de la Constitution, du renforcement du cadre juridique et institutionnel, de la ratification des principaux instruments internationaux pertinents, de la situation des personnes vulnérables tel que les femmes et les personnes privées de liberté, de l'incrimination des violations graves des droits de l'homme, de la gouvernance sécuritaire, de la planification stratégique en matière des droits de l'homme...

63. Ces recommandations ont eu un impact positif sur la réforme constitutionnelle en 2011 à travers la constitutionnalisation même de celles-ci. La Constitution a retenu toutes les recommandations pertinentes de l'IER à travers la primauté des Conventions internationales en matière des droits de l'homme sur le droit interne et l'harmonisation des dispositions pertinentes de la législation nationale, la criminalisation des violations graves des droits de l'homme, la consécration des droits et libertés fondamentales, la séparation des pouvoirs, le renforcement des garanties du procès équitable et la constitutionnalisation des Institutions nationales des droits de l'homme (INDH).

64. Ces recommandations ont eu par ailleurs, un impact positif sur les réformes juridiques et institutionnelles et notamment :

- La réforme de la justice ;
- Le renforcement de l'indépendance et du rôle des INDH ;

- L'intégration de la dimension droits de l'homme dans les politiques publiques ;
- L'élaboration du Plan d'Action National en matière de Démocratie et des droits de l'homme ;
- L'élaboration de la Plateforme citoyenne de la Promotion de la Culture des droits de l'homme.

65. Les autorités marocaines réitèrent leur ferme engagement dans leur interaction positive et constructive avec l'ensemble des mécanismes onusiens des droits de l'homme, et leur action continue en faveur de la protection et la promotion des droits de l'homme au niveau national et international.

Annex IV

Key guidelines on coronavirus disease (COVID-19) and enforced disappearances

1. The Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances and the Committee on Enforced Disappearances recall that enforced disappearance is prohibited in all circumstances, and call on member States to continue, during the COVID-19 pandemic, to respect their international obligations.
2. In the context of COVID-19, it is of concern that related measures have reduced the capacity of all actors to take the necessary action to search for disappeared persons and to investigate their alleged enforced disappearance. The measures adopted to fight against the pandemic such as confinement, or the redeployment of security forces to control their implementation, obviously affect the capacity for action and reaction by the relatives of disappeared persons and the organizations that accompany them, but also of the State authorities in charge of search and investigation. In that context, it is of utmost importance that all actors involved follow best practices in relation to the search for disappeared person and the investigation of enforced disappearances
3. The current circumstances are particularly concerning in relation to recent disappearances in which the immediate intervention of State authorities is required to search for the disappeared person. These circumstances also amount to an additional factor of victimization for the relatives of persons who have been disappeared for years, as authorities de facto suspend all measures to search for them and investigate their disappearance. Particular attention is also necessary to ensure that COVID-19 does not become an excuse for committing enforced disappearances.
4. The Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances and the Committee on Enforced Disappearances wish to call the attention of States to eight key guidelines to be taken into account by States in the COVID-19 context.

Guideline 1. Enforced disappearances remain strictly prohibited in all circumstances

5. Enforced disappearances are continuing to occur and there is an additional risk of States using the pandemic and associated states of emergency as cover for enforced disappearances.
6. The International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance ([the Convention](#), article 1) and the Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance ([the Declaration](#), articles 2 and 7) are clear to the effect that enforced disappearance is strictly prohibited in all circumstances. States thus should not practise, permit or tolerate enforced disappearances at any time, including during the pandemic.

Guideline 2. Search and investigation into enforced disappearances cannot be discontinued and must be carried out without delay

7. The COVID-19 context poses additional challenges to the abilities of State authorities to take action immediately and to visit relevant sites. In particular specific health protection measures need to be taken for State agents as well as for victims and civil society

organizations who should be able to take part to the search and investigation.¹ However, the COVID-19 context cannot justify the authorities' failure to take immediate action to search for disappeared persons: every day that passes puts the victim at further risk of mistreatment and death.

8. In compliance with articles 12 and 24 of the Convention and article 13 of the Declaration, the search for disappeared persons and the investigation of cases of enforced disappearances are continuing obligations that cannot be suspended, even in the context of the pandemic. In all activities developed, States are urged to follow the [Guiding principles for the search for disappeared persons](#) produced by the Committee.

9. As soon as the competent authorities become aware, through any means, or have any indications that a person has been subjected to enforced disappearance, they should begin the search immediately and promptly, even when no formal complaint or request has been made (article 9(1) of the Declaration, article 12(1) and 2 of the Convention).² Whenever necessary, adapted health precautions must be taken for all actors involved to enable them to carry out all required search and investigation activities, such as visits to the relevant sites (article 9(2) of the Declaration, art. 12(3)b of the Convention).³

10. Throughout the process of search and investigation, channels to report cases and to follow-up on any developments should remain accessible to relatives and the organizations supporting them. They should be kept periodically informed of the activities being undertaken in their respective cases.

Guideline 3.

Information on individuals deprived of their liberty including those subjected to compulsory quarantine should be provided to their families and monitoring should continue

11. The COVID-19 pandemic has created new contexts where enforced disappearances may occur. This includes during compulsory quarantine in places of deprivation of liberty such as quarantine centres or medical facilities where individuals may, intentionally or unintentionally, be deprived of contact with their relatives.

12. At the same time, the suspension of visits to regular places of detention has, in some cases, led to a complete absence of contact between detainees and the outside world. This is conducive to incommunicado detention and may lead to enforced disappearances.

13. Procedural guarantees contained in articles 12, 17 to 21 of the Convention and 9 to 13 of the Declaration apply at all times and to all places in which persons are deprived of their liberty, including compulsory quarantine centres. Whatever the circumstances, all individuals deprived of their liberty must be held only in officially recognized and supervised places of deprivation of liberty, and any form of secret detention must be excluded. State should also proactively ensure that the authorities in charge of the search for the disappeared person have access to all places of detention. States must also take all necessary measures to ensure that persons deprived of liberty are able to communicate with their relatives, counsel or any other person of their choice, and with consular authorities,⁴ including when visits have to be limited.

14. Releases from places of deprivation of liberty should be done in a manner permitting verification of the release and States should take necessary measures to assure the physical

¹ Committee on Enforced Disappearances, *Guiding principles for the search for disappeared persons* (CED/C/7), "Principle 14. The search should be carried out safely".

² CED, *Concluding observations on Colombia*, CED/C/COL/CO/1 (2016), paras. 20 (a) and 26 (a); Iraq, CED/C/IRQ/CO/1 (2015), para. 20; Mexico CED/C/MEX/CO/1Vi (2015), paras. 28 (a) and 41 (a); Bolivia CED/C/BOL/CO/1 (2019), para. 21.

³ CED, *Guiding Principles for the Search for Disappeared Persons*, CED/C/7, Principle 6: "The Search should begin without Delay", and Principle 10: "The Search should be organized efficiently", paras. 2 and 3.

⁴ CED, *Concluding observations on Colombia* CED/C/COL/CO/1 (2016), paras. 29–31, Iraq CED/C/IRQ/CO/1 (2015), paras. 28–29; Tunisia CED/C/TUN/CO/1 (2016), para.30.

integrity and ability of individuals to exercise fully their rights at the time of release. Monitoring of places of detention, which is an important tool to prevent enforced disappearances, should also continue with health precautions taken as appropriate.

Guideline 4.

Bodies of the deceased should be dealt with in a manner permitting identification by relatives and remains should be treated in line with their tradition, religion and culture

15. In some contexts, the treatment of the bodies of individuals deceased through COVID-19 has led to a risk of disappearances. This includes the lack of proper registration of remains, and the loss of bodies before relatives can identify them. In countries where enforced disappearances are prevalent, specific situations have been brought to the attention of the Committee and Working Group demonstrating a risk that such practices are being used to conceal cases.

16. States have the obligation to ensure that the recovery, identification, reporting and return of the remains of deceased persons to their families is carried out in a scientifically rigorous, dignified and respectful manner, in conformity with the highest standards (articles 15, 17(3) and 24(3) of the Convention, article 19 of the Declaration).⁵ Dead bodies must be consistently registered and stored in a way permitting identification and the performance of autopsies. The relatives of persons who have died as a result of COVID-19 or other causes, must systematically be given the opportunity to identify the remains, and all remains must be dealt with in line with their tradition, religion or culture, despite the various challenges that may be raised by the COVID-19 context (such as, for example, the lack of access to bodies for health reasons; the lack of capacity of the competent authorities to reply to requests for the return of remains; the unavailability of forensic experts as a consequence of the COVID-19 confinement measures, etc.).

Guideline 5.

Access to information should be assured

17. For many victims of enforced disappearances, access to information on the progress of the search or investigation is only possible through physical visits to the premises of the competent authorities. Such visits may be significantly limited in the current circumstances. Even when contact is possible through other means such as telephone or the internet, victims have indicated that, in many instances, no replies are being received.

18. Any person with a legitimate interest should have access to the information related to an individual's deprivation of liberty (articles 18 and 19 of the Convention and 10 of the Declaration).⁶ Where access to that information is denied, any persons with a legitimate interest, is entitled to take proceedings before a court as a means of obtaining without delay this information. This right may not be suspended or restricted in any circumstances (article 20(2) of the Convention).⁷ The COVID-19 context should not extend the delays in terms of access to such remedies, which remain particularly urgent in cases of unlawful detention and disappearance.

⁵ WGEID, General Comment on the Right to the truth, A/HRC/16/48, para. 6, CED, Follow up to Concluding observations on Mexico, CED/C/MEX/CO/1/Add.1 (2019), para.21; Concluding Observations on Ecuador CED/C/ECU/CO/1 (2017), para. 10 (b).

⁶ CED, Concluding observations on Iraq CED/C/IRQ/CO/1 (2015), para. 29; Mexico CED/C/MEX/CO/1 (2015), para. 35; Honduras, CED/C/HND/CO/1 (2018), para. 33; Slovakia CED/C/SVK/CO/1 (2019), paras. 16–17.

⁷ CED, Concluding observations on Iraq (2015), CED/C/IRQ/CO/1 para. 30; Burkina Faso CED/C/BFA/CO/1 (2016), para. 32; Japan CED/C/JPN/CO/1 (2018), para. 34; Slovakia CED/C/SVK/CO/1 (2019), para. 21.

Guideline 6.**Relatives of disappeared persons, their representatives and surviving victims of enforced disappearances should be supported and empowered, and protected from harassment or reprisals**

19. The relatives of forcibly disappeared persons, their representatives, and surviving victims of enforced disappearances may be in an additionally precarious position during this period of crisis. Enforced disappearances always put relatives in very challenging position. Their victimization becomes even greater when the head of household is disappeared. As the family structure is disrupted, spouses and children are affected economically, socially and psychologically and have specific needs. Taking into account that men are usually the main target of enforced disappearances, the Committee and the Working Group underline the particular gravity of the situation for women in that context.⁸ The COVID-19 pandemic has often led to additional difficulties for victims to find interlocutors and support for their needs.

20. In some contexts, relatives, human rights defenders and organizations working on disappearances have also continued to face harassment and intimidation.

21. States must take appropriate steps to support disappeared persons and their relatives in fields such as social welfare, financial matters, family law and property rights (article 24(6) of the Convention), even more so in the context of the economic crisis resulting from the COVID-19 pandemic. In this connection, the specific position of relatives and victims of enforced disappearance should be considered in any programmes to mitigate the impact of the pandemic. This is in addition to States obligations to ensure the right of victims to obtain reparation and prompt, fair and adequate compensation (article 24(4) of the Convention and article 19 of the Declaration).

22. States must also ensure that all those involved in the search and investigation of enforced disappearances are protected from reprisals, and that all acts of intimidation or reprisals are investigated and punished without delay (articles 12 and 24(7) of the Convention and 13 of the Declaration).

Guideline 7.**Enforced disappearance of migrants should be prevented and terminated**

23. COVID-19 has created additional risks for migrants. Those who may have decided to migrate due to a risk of enforced disappearance, face the closure of borders and the suspension of asylum procedures. Migrants also continue to risk enforced disappearance during their journey or upon arrival in their country of destination and forced returns have continued despite the pandemic, in violation of the principle of non-refoulement.

24. States remain strictly prohibited from expelling, returning or extraditing a person to another state where there are substantial grounds for believing that he or she would be in danger of being subjected to enforced disappearance (article 16 of the Convention and article 8 of the Declaration). The search and investigation into disappearances of migrants should continue without delay, with appropriate health precautions taken as required. Where migrants are deprived of their liberty, they should be registered and be able to communicate with their relatives, lawyers or representatives as well as be informed about their right to communicate with the consular authorities of their country of origin. States are urged to implement the recommendations contained in the Working Group's report on [enforced disappearances in the context of migration](#). States should also continue to cooperate with each other to assist victims of enforced disappearance to search for, locate and release disappeared persons, and to return remains in case of death (article 15 of the Convention and article 2 of the Declaration).

⁸ WGEID, General comment on women affected by enforced disappearances, A/HRC/WGEID/98/2, para. 12.

Guideline 8.
Enforced disappearance of women and of children born in detention should be prevented and terminated

25. In the context of the pandemic, women are at a heightened risk of suffering gender-based violence, as well as being subjected to enforced disappearance, especially when deprived of their liberty for health reasons. The enforced disappearance of women is a form of gender-based violence when women are specifically targeted because of their sex or gender.⁹ In certain countries, women from minority groups and women affected by poverty and social inequalities are particularly exposed to enforced disappearances.¹⁰ These pre-existing vulnerabilities may be exacerbated by the COVID-19 pandemic. COVID-19 also heightens the risk that children born to mothers who are deprived of liberty will not be registered or recognised by the law and may be subjected to appropriation.

26. No gender-based violence, including as related to cases of enforced disappearance, can be justified. States should ensure that the pandemic does not result in a limitation to the measures taken to prevent such violations. In this context, strict compliance with international standards in relation to detained women is essential to the prevention of enforced disappearances. Holding women in detention in unofficial or secret places of detention is strictly prohibited in all circumstances.¹¹

27. States that have not already done so should establish specific protection measures for pregnant women who are detained.¹² In particular, the birth of their children should be immediately registered, guaranteeing their true identity, and information should be provided to the relatives or other persons with a legitimate interest.¹³

⁹ Ibid, para. 4.

¹⁰ Ibid para. 7.

¹¹ Ibid, paras. 3, 20.

¹² Ibid. paras. 9 and 10, WGEID, General comment on children and enforced disappearances, A/HRC/WGEID/98/1, para. 15.

¹³ Ibid.

Annex V

Press releases and statements

1. On 10 June 2020, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a press release calling on Zimbabwe to end a reported pattern of disappearances and torture aimed at suppressing protests and dissent.¹
2. On 25 June 2020, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a press release lamenting the decision by the United States Government to target and sanction individual staff of the International Criminal Court (ICC).²
3. On 25 June 2020, on the 70th anniversary of the Korean War, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a press release urging the Democratic People's Republic of Korea (DPRK) to repatriate hundreds of people abducted during and after the Korean War, and end decades of anguish for the families of those taken.³
4. On 26 June 2020, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a press release expressing alarm at the repression of fundamental freedoms in China.⁴
5. On 29 June 2020, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a press release welcoming the disclosure by the Pakistani Government of the whereabouts of Idris Khattak, a leading human rights defender, yet strongly condemning his enforced disappearance.⁵
6. On 3 July 2020, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a press release expressing outrage at reports of the secret execution by the Islamic Republic of Iran of Hedayat Abdollahpour, a member of the Kurdish minority in the country.⁶
7. On 9 July 2020, ahead of the 25th Anniversary of the Srebrenica Memorial Day on 11 July, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a statement urging governments to honour victims of the 1995 Srebrenica genocide by building peaceful, inclusive and just societies to prevent a repetition of such an atrocity.⁷
8. On 16 July 2020, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a press release strongly condemning the decision in the Islamic Republic of Iran to uphold death sentences against three men for participating in protests in November 2019.⁸
9. On 4 August 2020, a year after India revoked the special status of Jammu and Kashmir, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a press release calling for urgent action to remedy "alarming" human rights situation.⁹
10. On 29 August 2020, ahead of the International Day of the Victims of Enforced Disappearances on 30 August, the Working Group, together with the Committee on Enforced Disappearances issued a statement calling on States to continue the search for people who have been forcibly disappeared, despite the COVID-19 pandemic.¹⁰

¹ See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25944&LangID=E.

² See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25997&LangID=E.

³ See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26248&LangID=E.

⁴ See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26006&LangID=E.

⁵ See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26010&LangID=E.

⁶ See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26036&LangID=E.

⁷ See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26060&LangID=E.

⁸ See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26106&LangID=E.

⁹ See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26148&LangID=E.

¹⁰ See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26189&LangID=E.

11. On 1 September 2020, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a press release calling on Belarus to stop torturing detainees and bring to justice police officers humiliating and beating protesters in their custody with impunity.¹¹

12. On 4 September 2020, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a press release calling on the Pakistani authorities to end the secret detention of human rights defender Idris Khattak.¹²

13. On 21 September, on the occasion of the Working Group's annual reporting to the Human Rights Council, the Working Group issued a press release calling on the international community to strengthen cooperation to enable timely and effective investigations and prosecutions of enforced disappearances.¹³

14. On 25 September 2020, the Working Group, together with other special procedure mechanisms, issued a press release calling on Belarus to release prominent opposition leader Maria Kalesnikava, and to bring to justice those responsible for her enforced disappearance.¹⁴

¹¹ See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26199&LangID=E.

¹² See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26207&LangID=E.

¹³ See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26268&LangID=E.

¹⁴ See www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26296&LangID=E.